دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة 2030: دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية

د. مصطفى محمد علي شديد

مدرس بقسم الإدارة العامة والمحلية
كلية العلوم الإدارية
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
جمهورية مصر العربية

الملخص

تعتبر الجمعيات الأهلية إحدى الصور المجسدة في منظمات المجتمع المدني داخل الدولة، حيث لها امتداد تاريخي منذ فترة زمنية بعيدة، ويعتبر محور التنمية المستدامة أحد أهم توجهات نشاط المجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات الأهلية بصفة خاصة في مصر.

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030، وذلك من خلال محو الأمية الهجائية والرقمية وتمكين الطلاب من التعليم، بالإضافة إلى العمل على تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية على المستوى القومي. وتعتمد الدارسة على المنهج الوصفي في دراسة متغيرات الدراسة كما تعتمد على المنهج التطبيقي التحليلي في معرفة آراء المستقصى منهم حول موضوع الدراسة، كما تفترض هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في الارتقاء بالعملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030. ونتيجة لاختبار الفرض الرئيس للدراسة والفروض الفرعية المنبثقة منها توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها أن هناك علاقة ارتباطية طردية قوية بين المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل «تفعيل دور الجمعيات الأهلية، وتنمية وعي الجمعيات الأهلية، وتبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية التعليم» مع المتغير التابع وهو «تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030».

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة وضع استراتيجيات مناسبة لتحقيق الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030 في إطار الشراكة الجادة والتي تتحول إلى تفويض مجتمعي لإدارة منظمات المجتمع المدني، كما أوصت بضرورة اعتماد منظمات المجتمع المدني شريكًا مع الحكومة في وضع برامج التخطيط والتنفيذ الجادة للعملية التنموية على المستوى المحلي.

الكلمات المفتاحية: *منظمات المجتمع المدني، العملية التعليمية، التنمية المستدامة، الجمعيات الأهلية.*

التعريفات الإجرائية لمفاهيم ومصطلحات الدراسة

- **منظمات المجتمع المدني:** هي عبارة عن مجموعة من المؤسسات والمنظمات التطوعية غير الربحيّة وغير الإجباريّة، والتي تلعب دورًا مهمًّا بين الدولة من جهة والمواطن والمجتمع من ناحية أخرى لتحقيق فائدة للمجتمع وللمواطن، فهي تساعد على تحقيق السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي.
- **التنمية المستدامة:** هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما يساهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية، على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة

* تم استلام البحث في ديسمبر 2020، وقبل للنشر في مارس 2021، وتم نشره في ديسمبر 2022.

© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2022، ص ص 183- 214، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2021.53300.1017

لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

- **الجمعيات الأهلية:** هي تلك المؤسسات ذات الوظائف المتعددة والأهداف الثقافية والاجتماعية المتنوعة والتي قد تكون قومية أو محلية، كما تساهم بشكل متميز في مجال الخدمات الاجتماعية، وتعتمد بدرجة كبيرة على المتطوعين في وضع سياستها وتنفيذ برامجها، وغالبًا ما تعتمد في تمويلها على هبات المتطوعين.
- **الأمية الهجائية والرقمية:** هي عدم قدرة الإنسان على القيام بالعديد من المهارات الخاصة بالقراءة والكتابة، والتي تمكّنه من ممارسة الكثير من المجالات الحياتيّة التي تعتمد على القراءة والكتابة، خاصّة في الوقت الحاضر، والذي رافقه حدوث كبير في التطورات التكنولوجيا والعلميّة.
- **التمكين من العملية التعليمية:** هي عملية تهدف إلى تحويل الطالب من متلقٍ للمعلومة إلى مشارك في إعدادها وتقديمها وتقييمها، وهذه العملية تحتاج إلى تطور في الأساليب التعليمية والمناهج، وإعداد المعلمين لمرحلة جديدة، تهدف إلى نقل جزء من هذه السُّلطة أو تقاسمها مع الطلاب فيما يخص الكيفية التي تقدم فيها المعلومة.
- **تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية:** هي قدرة قطاع التعليم أو المنظومة التعليمية من احتلال مكانة عالية وتحقيق نتائج أكثر إيجابية في مؤشرات القياس الخاصة بذلك، وذلك على المستوى القومي والإقليمي والدولي.

المقدمة

التنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الحالي إلى وضع أعلى وأفضل. فهي أساس مهم لكل مجتمع إنساني لتحقيق أهدافه نحو حياه أفضل لأنها تضرب بجذورها في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية.

ولقد برز مفهوم التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين ليشمل دمج وتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية، البُعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي والمهتم بالإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية والحفاظ على النظم البيئية بما يضمن حقوق الأجيال القادمة في استخدامات الموارد والثروات الطبيعية، وترتب على ذلك قامت العديد من دول العالم بإعادة النظر في البنية المؤسسية من حيث الهيكلية والوظيفية، وهي المسئولة عن المحاور المتكاملة والمترابطة لأبعاد التنمية المستدامة. وظهرت محاولات للمجتمع الدولي لمعالجة القضايا والمشكلات البيئية. ولمواجهة التحديات الحالية التي تواجه اقتصادات العالم فلقد أتفق المجتمع الدولي من خلال عملية تشاورية ومداولات استغرقت عشرين شهرًا من يناير 2015 وحتى أغسطس 2016 على 17 هدفًا للتنمية المستدامة و169 غاية حتى عام 2030. وباستيعاب الدول لمفهوم التنمية المستدامة والشراكة المجتمعية، شجع ذلك على تزايد المبادرات الجماعية لتكوين تنظيميات وجمعيات ذات أهداف متنوعة، وعرفت البلاد العربية ودول العالم الثالث في العقود الأخيرة عمومًا حركة ملاحظًة في تقوية وتوسيع النسيج المجتمعي لتحقيق أهداف مجتمعية، تساعد على الدور الجديد للدولة من خلال دخول المجتمع المدني في تقديم الخدمات بأسلوب أفضل، وفي إطار القوانين المتعلقة بالجمعيات والهيئات المدنية، وتعرف هذه المنظمات في بعض الدول بالمجتمع الأهلي، بينما تُعرف لدى المؤسسات الدولية، وفي الكتابات العربية الحديثة بمنظمات المجتمع المدني. (الحوسني، 2013: 17). فتعتبر منظمات المجتمع المدني حقل خصب للدراسة تتفاعل فيه الإرادات الإنسانية والمجتمعية لتقديم بدائل وخدمات في وقت أصبحت فيه الدولة الوطنية بحاجة إلى قطاع ثالث يعزز أداءها. (الغيلاني، 2005: 6).

ووفقًا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994، تمثل منظمات المجتمع المدني كيانًا غير هادف للربح وتتحدد أنشطتها بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، واستجابة لحاجات الأعضاء. (سمك، نجوى وعابدين، السيد صدقي، 2002: 48).

ولقد تطور الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني حتى أصبحت شريكًا ثالثًا للقطاع الحكومي والقطاع الخاص، في تقديم مختلف الخدمات وفي جميع المجالات « الصحة، التعليم، البيئة، حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية. إلخ «. (المشهراوي، 2009: 5).

ولقد ركزت تلك المنظمات في الآونة الأخيرة على الارتقاء بالعملية التعليمية على المستوى المحلي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، لأنه بداية التقدم الحقيقي بل والوحيد، وأن كل الدول التي تقدمت بما فيها النمور الآسيوية قد تقدمت من بوابة التعليم، ولذا تضع الدول المتقدمة التعليم في أولية برامجها وسياساتها.

وتعتبر قضية التعليم في مصر واحدة من أكثر القضايا المجتمعية المثيرة للجدل نظرًا لانعكاساتها الاجتماعية، ولذا كان التعليم هو حجر الزاوية في برنامج التحديث والتطوير الذي تتبناه الدولة المصرية، بحكم دوره المحوري في بناء الإنسان المصري وتطوير قدراته الذاتية وخبراته العلمية والمهنية، ولذلك يحتل التعليم مرتبة متقدمة في سلم أولويات الخطط التنموية للحكومة المصرية، وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن قيمة إنفاق الدولة المصرية على التعليم سجلت ما يقرب من تريليون جنيه خلال 10 سنوات لتبلغ 896,1 مليار جنيه، ويوضح الجدول رقم (1) حجم الإنفاق على التعليم في مصر خلال العشر سنوات الأخيرة 2010 /2011 – 2019/ 2020.

كما يوضح الجدول رقم (2) حجم الإنفاق على التعليم قبل الجامعي مقارنة بالإنفاق على التعليم الجامعي في مصر.

الجدول رقم (1)
مقدار الإنفاق على التعليم في مصر خلال الفترة 2010 – 2020 (الأرقام بالمليار جنيه)

السنة	حجم الإنفاق على التعليم
2011 / 2010	**47.1**
2012 / 2011	**51.8**
2013 / 2012	**64**
2014 / 2013	**80.9**
2015 / 2014	**94.4**
2016/ 2015	**99.3**
2017 / 2016	**104**
2018/ 2017	**107.1**
2019 / 2018	**115.7**
2020 / 2019	**132**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا للأرقام الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الجدول رقم (2)
مقدار الإنفاق على التعليم في مصر (التعليم قبل الجامعي، التعليم الجامعي) (الأرقام بالمليار جنيه)

	التعليم قبل الجامعي	التعليم الجامعي
الإنفاق الحكومي 2019 / 2020	94.25 مليار جنيه	37.75 مليار جنيه
متوسط الإنفاق الحكومي في الشهر	7.85 مليار جنيه / الشهر	3.14 مليار جنيه

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا للأرقام الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

الإطار النظري للدراسة: تأصيل المفاهيم، التنمية المستدامة

تعريف التنمية المستدامة

مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع، ظهر مفهوم جديد للتنمية أتفق على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة بلجنة بورنتلاند سنة 1987 تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم، وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة.

وقد عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما. واتفقت دول العالم في «مؤتمر الأرض» عام 1992 على تعريف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في «ريو دي جانيرو» البرازيلية عام 1992 على أنها «ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل» (أبو زلط وغنيم، 2009: 23). كما عرف (رزيق، 2002: 3) التنمية المستدامة على أنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السُّلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان. وتنظيم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. كما عرفتها (الرفاعي، 2007: 24) على أنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه.

المبادئ الحاكمة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة:

- التخطيط التنموي الشاملة لمختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مختلف القطاعات.
- تعزيز الترابطات بين القطاعات المختلفة واتساق السياسات وتكاملها ودعم بعضها البعض بما يضمن تحقيق المستدامة.

- التحول إلى اقتصاد المعرفة لضمان استمرارية التحديث لدعم عملية اتخاذ القرار وإدارة ورصد التنمية (Getting, 2015).
- توفير نظام مؤسسي يضمن تحقيق المحاسبة، الشفافية، والمشاركة المجتمعية.

رؤية مصر 2030 لتحقيق التنمية المستدامة

رؤية 2030 تعد تجسيدًا لروح دستور مصر الحديثة الذي وضع هدفًا أساسيًا للنظام الاقتصادي تبلور في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وتؤكد على ضرورة التزام النظام الاقتصادي المصري بالنمو المتوازن جغرافيًا وقطاعيًا وبيئيًا.

وتعتبر رؤية 2030 أول استراتيجية يتم صياغتها وفقًا لمنهجية التخطيط الاستراتيجي والتخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت مرئيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية كما لاقت دعمًا ومشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافًا شاملة لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية.

وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعاطي معها بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد. وقد تبنّت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبنّاه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسة تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

كما ترتكز الاستراتيجية على مفاهيم «النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة» بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية.

الرؤية الاستراتيجية للدولة لقطاع التعليم حتى عام 2030

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام 2030 إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دوت تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي كفء وعادل، ومستدام ومرن وأن يكون مرتكزًا على المتعلم القادر على التفكير والمتمكن فنيًا وتقنيًا وتكنولوجيًا، وأن يساهم أيضًا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسيًا مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

وتنطبق هذه الرؤية الاستراتيجية على أنواع التعليم الثلاثة: التعليم العام والفني أو التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي، ولكن تختلف الأهداف الاستراتيجية لكل نوع من أنواع التعليم وكذا مؤشرات قياس الأداء والبرامج التي تساعد على تحقيقها، ومن ثم تعرض الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات والبرامج بشكل مفصل لكل من التعليم العام والتعليم الفني والتعليم الجامعي، وعلى الرغم من أن الإطار المؤسسي الذي يحكم التعليم قبل الجامعي يضم كل من التعليم العام والفني تحت مظلة التربية والتعليم. إلا أن تحديد أهداف استراتيجية ومؤشرات قياس أداء وبرامج محددة للارتقاء بالتعليم الفني منفصلة عن التعليم العام والتعليم الجامعي.

وتتواءم الرؤية والأهداف الاستراتيجية للتعليم والتدريب مع الهدف الرابع من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والذي ينص على «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى حياة للجميع، وتتوافق أيضاً الغايات المختلفة للهدف الرابع مع الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالتعليم، وإتاحته للجميع ومراعاة الفروق المختلفة في الإتاحة وضمان التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة والتركيز على التعليم الفني والتدريب المهني على النحو الذي يؤهل الشباب لسوق العمل كما تتوافق الأهداف الوطنية والغايات الأممية بالنسبة لتأهيل التعليم.

منظمات المجتمع المدني: مفهوم المجتمع المدني

أصبح مفهوم المجتمع المدني مفهومًا أساسيًا، وقد نظر الاقتصاديون والسياسيون الكلاسيكيون مثل جون ستيوارت (John Stuart)، وأدم سميث (Adam Smith)، للمجتمع المدني على أنه عالم الحرية المنضبطة على المستوى الاقتصادي والشخصي، ولكننا نجد هيجل من ناحية أخرى ينظر إلى المجتمع المدني نظرة أوسع باعتباره مكانًا لأشكال القوة المعنوية غير الملاحظَة والخفية من قوة الأنظمة الدينية والثقافية والتربوية والمؤسسات الأخرى (Til, Van, 2001: 7).

ومن بين تعريفات للمجتمع المدني التعريف الذي يقترحه (Dominique Colas) ويعتبره عمليًا فيقول بأن المجتمع المدني هو «يعني الحياة الاجتماعية المنظمة انطلاقًا من منطق خاص بها وبخاصة الحياة المجتمعية التي تضمن ديناميكية اقتصادية وثقافية وسياسية، ويعرفه عبد الغفار شكر بأنه «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف» (شكر، 2003: 37). كما يعرف (خليل، 2000: 12) المجتمع المدني من حيث المبدأ بأنه « نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، هي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها. وقد عرف البنك الدولي منظمات المجتمع المدني بأنها «مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامًات وقيم أعضائها أو الآخرين استنادًا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية، ويشير إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم: الجماعات المجتمعة المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري.

وظائف منظمات المجتمع المدني

- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: فهي أداة لفرض الرقابة على سُلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض. (الشماس، 2008).
- تحقيق الديمقراطية: فتلك المنظمات توفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام والمجال السياسي، وهي المشاركة الإيجابية.
- التنشئة الاجتماعية والسياسية: بناء المجتمع من خلال غرسه لمجموعة من القيم في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته، منظماته.
- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات.
- التعبير والمشاركة الفردية والجماعية: من خلال منظماته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آراءهم ووجهات نظرهم.
- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: شريك في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج، إلخ.
- التنمية الشاملة: تفعيل معنى التنمية بالمشاركة لأن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها تم فرضها من جانب الحكومة.

وتظهر مساهمة المجتمع المدني في مجالات تنموية أخرى مثل:

- تبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين.
- تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في موضوعات مدنية واجتماعية وثقافية متنوعة.
- تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية وخاصة في المناطق الريفية.
- صقل مهارات الأفراد وبناء قدراتهم.

- تقديم الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجاد حلول للأمور المعقدة والشائكة.
- لمنظمات المجتمع المدني دور كبير في تحقيق الديمقراطية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية. (Bluemel, 2004).
- يؤدي العمل التطوعي لراحة النفس والشعور بالاعتزاز والفخر والثقة بالنفس عند المتطوع (Teegen, 2003).

خصائص المجتمع المدني

يتسم المجتمع المدني بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى والتي يجب الالتزام بها، لكي يكون قادرًا على ممارسة نشاطه، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1- **القدرة على التكيف:** القدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي يعمل من خلالها، فكلما كانت المنظمات قادرة على التكيف. كانت أكثر فاعلية، لأن الجمد يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، وثمة عدد من المؤشرات في هذا الخصوص، هي:
   - التكيف الزماني: ويقصد به قدرة المنظمة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.
   - التكيف المكاني: ويقصد به قدرة المنظمة على إجراء تعديلات لأنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة (خربوش، 1992: 719-720).
2- **الاستقلال:** ألا تكون المنظمة خاضعة لغيرها من المنظمات أو الجماعات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها. (غليون، 1993: 747).
3- **المؤسسات المتعددة:** وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة (الباز، 2000: 64).
4- **الحرية:** لن يكون للمجتمع المدني وجود دون تمتع الأفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة (ثابت، 2005: 26).

أهمية منظمات المجتمع المدني

إن وجود منظمات المجتمع المدني يضمن توازن القوى بين الدولة والشعب، ويضمن حقوق الأفراد، ويدافع عن الفئات المهمشة في المجتمع، ويدافع عن حقوق الإنسان خاصة الأقليات منهم، وبالتالي فهو عون ومساعد فاعل إلى جانب دور الدولة. (العابدين، 2011: 5).

وتزداد أهمية المجتمع المدني لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل، حتى لا تترك حكرًا على النخب الحاكمة. (ثابت، 1999 :20).

أهداف منظمات المجتمع المدني

إن أي منظمة تنشأ تهدف إلى تحقيق هدف أو عدة أهداف معينة، وتتمثل أهداف منظمات المجتمع المدني في الآتي: (أبو سلطان، 2013: 148).

- الاستجابة لتلبية احتياجات مجتمعية ذات طابع مدني وتقع خارج مسئولية السُّلطة التنفيذية.
- إسناد وتمكين وتقوية المجتمع المحلي في إطار تعزيز مبادئ الديمقراطية، والمجتمع المدني، والتنمية المستدامة.
- الإسهام في بلورة المنظور الاقتصادي والاجتماعي المصري بما يتوافق مع مبدأ العدالة الاجتماعية (Ehrenberg John, 1999).
- الإسهام في عملية التغيير الاجتماعي من التأثير بالقوانين والتشريعات والسياسات العامة. (المشهراوي، 2013: 19).
- الاستجابة لضرورة تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد بشكل عام.
- تعزيز فكرة الاستقلال الوطني وتحقيق الدولة المستقلة.

- الدفاع عن حقوق ومصالح الفئات الاجتماعية المحرومة وخاصة النساء، والأطفال، والمعاقون، والعاطلون.
- العمل على التأثير في السياسات العامة في القطاعات والمجالات المختلفة (عطية، 2006: 38).
- العمل على تحسين أوضاع فئات مهمشة أو مسحوقة في المجتمعات الفقيرة والبلدان النامية.

وظائف منظمات المجتمع المدني

- **تحقيق المصالح وحماية الحقوق:** توحد مصالح الأعضاء وتزيد قدرتهم على التفاوض لتحقيق مصالحهم المجتمعية (قدومي، 2008: 119).
- **تنمية الوعي السياسي:** إنها مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول الديموقراطية على مستوى الجماعة الصغيرة (بن جمعان، 2015: 171).
- **تحسين الأوضاع الاقتصادية:** توفير فرص نشاط تؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل الجمعيات التعاونية الإنتاجية، لزيادة مهارات أعضائها مما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم. (أبو شمالة، 2011: 121).
- **الشراكة بين المجتمع المدني والدولة:** شريك في المجالات المختلفة في ظل التحول الاقتصادي وإعادة الهيكلة (أبو سيف، 2005: 26).
- **تقديم وتمويل الخدمات:** تقديم خدمات عامة هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع (حسن، 2003: 26).
- **إشاعة ثقافة المدنية:** ترسيخ قيم النزوع للعمل التطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع (الحوسني، 2013: 1).

تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي

- الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة على جميع المستويات ونشر الوعي لمختلف فئات الشعب.
- ضمان أن تحقق استراتيجيات التنمية المستدامة العدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية.
- تحول النظام المالي إلى الاستدامة المالية للسياسات والخطط والبرامج لدعم تنفيذ التنمية المستدامة على المستوى المحلي.
- وضع الآليات والسياسات التمكينية بما فيها آليات التنفيذ، ودور القطاعات المختلفة في تحقيق التنمية المستدامة.

الجمعيات الأهلية كأحد منظمات المجتمع المدني

نشأت فكرة الجمعيات الأهلية منذ عدة قرون في دول الغرب الرأسمالي ذلك في إطار مفهوم الخير والإحسان وفي ضوء القيم الدينية وارتبطت معظم هذه الجمعيات بالكنيسة غير أن هذا المضمون قد تطور واتسع استجابة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه الدول بحيث أصبح لهذه المنظمات مضمون جديد ودور أكثر فاعلية في المجتمعات.

وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول إن الجمعيات الأهلية التي تقدم المساعدات للفقراء بدأت في الظهور منذ منتصف القرن التاسع عشر في أوروبا. ولقد تكون معظم هذه الجمعيات تحت تأثير أغراض دينية وإصلاحية وكان هدفها تعليم الفقراء أساليب الحياة السليمة وكذلك الوعي العام بالمشكلات الاجتماعية السائدة، وقد قامت هذه الجمعيات الأهلية على أساس فكرة التطوع وامتزجت فيها الدوافع الدينية بالدوافع الإنسانية فإن الهدف العام لهم أبناء الطائفة الدينية (Howell, 2000).

وهذا يعني أن فكرة الجمعيات الأهلية كانت في بداية الأمر عبارة عن جهود تطوعية تقوم بها مجموعة من الناس تتوفر فيهم شروط وصفات المتطوعين، ويعتبر المجتمع المصري من أوائل المجتمعات في إنشاء فكرة العمل التطوعي

كما جاء في الحضارة المصرية الفرعونية قديمًا، ثم تطور عبر المراحل التاريخية إلى أن وصل في الوقت المعاصر إلى شكل الجمعيات الأهلية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية (Lam, 2000).

نشأة الجمعيات الأهلية في مصر

يقصد بالجمعيات الأهلية تلك التجمعات المنظمة غير الهادفة للربح والتي تعمل في مجالات الرعاية الاجتماعية وتعتمد في تحويلها على تبرعات القطاع الخاص وأشخاص من المجتمع، كما إنها قد تحصل على دعم الحكومة لمساعدتها في إنجاز أهدافها غير السياسية. وتعود بدايات ظهور المنظمات الأهلية عمومًا في مصر إلى القرن التاسع عشر حيث نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام 1821 باسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية، ثم توالى تأسيس الجمعيات الثقافية مثل جمعية مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية عام 1859 وجمعية المعارف عام 1868 والجمعية الجغرافية عام 1875 وبعدها توالى تأسيس الجمعيات ذات الطابع الديني، مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام 1878 وجمعية المساعي الخيرية القبطية عام 1881، ومع اعتراف دستور 1923 في مادته رقم 20 بحق المصريين في التجمع وتكوين جمعيات، ازدهرت الجمعيات الأهلية حيث زاد عددها من 159 جمعية في الفترة ما بين عامي 1900و1924 إلى 633 جمعية في الفترة من عام 1925 حتى 1944.

ومنذ منتصف السبعينيات بدأت حركة انتعاش جديدة في المجتمع المدني عمومًا والجمعيات الأهلية خصوصًا، حيث بلغ عددها وفقًا للتقارير الرسمية لوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية نحو 16660 جمعية وتضم نحو 3 ملايين عضو تعمل في مختلف المجالات الاجتماعية. تلعب الجمعيات الأهلية دورا مهمًا في تمكين المرأة المصرية في المجالات المختلفة، ويرجع ذلك إلى وجود تلك الجمعيات بالقرب من أوساط النساء فضلاً عن أنها تستطيع تدعيم الجهود الحكومية في هذا الشأن.

أسباب تنامي دور الجمعيات الأهلية

بدأت الجمعيات الأهلية في الظهور كقطاع ثالث وكظاهرة مهمة في الثمانينيات باعتبارها منظمات جديدة تتمتع بمزايا نسبية من حيث القدرة والإدارة، ويرجع ذلك للأسباب الآتية: (أفندي، 2006: 19)

- تقليص دور الدولة في تقديم الخدمات لإشباع احتياجات الأفراد في المجتمع من السلع والخدمات العامة بشكل مناسب (Lester & Helmut, 1998: 220).
- وجود مجموعة من الأزمات والمتغيرات الثورية التي ساهمت منذ السبعينيات في دفع هذه الظاهرة «الجمعيات الأهلية» للنمو، وهذه الأزمات كالآتي: (قنديل، 2000: 108)
  - تدهور دولة الرفاهة Welfare State والتي كانت تعمل على زيادة حجم ونوعية الإنفاق على السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي.
  - التوجه نحو الخصخصة والإصلاح الهيكلي والذي أكد على قوة ونفوذ الدولة لصالح القطاع الخاص.
  - التطور التكنولوجي في نقل المعلومات والاتصالات بتكلفة منخفضة، أدى إلى تكوين شبكات من الأفراد والجماعات يرتبطون ويتواصلون من أجل العمل المشترك.
- مساعدة الجمعيات الأهلية المنظمات الحكومية الدولية وأيضًا الدول في عمليات الإغاثة، ويعد هذا التعاون مفيدًا للطرفين حيث إن الحكومات تخفض من الأعباء والمسئوليات الملقاة على عاتقها. والجمعيات تكون أكثر قربًا من الفئات المستفيدة، وبالتالي فإن ذلك النمط يمكن أن يطلق عليه الاعتماد المتبادل Interdependence حيث إن العلاقة هي علاقة تكامل وتعاون وشراكة وليست علاقة صراع.
- تتمتع الجمعيات الأهلية في تقديم السلع والخدمات للفئات المستهدفة بنوع من المرونة وعدم وجود قيود تحد من قيامها بذلك الدور مما يؤكد أن دورها هام لاستكمال المجهود الحكومي، ولدعم التنمية المجتمعية عن طريق رفع مستوى الخدمات العامة أو توسيع نطاق الحصول عليها.

أهمية الجمعيات الأهلية: الأهمية الاقتصادية

هناك العديد من النظريات التي تفسر تواجد أو غياب الجمعيات الأهلية وفقًا لأهميتها الاقتصادية من أهمها الآتي:

- ظهور هذه الجمعيات هو نتيجة لتقليص الدور الحكومي في تقديم السلع والخدمات العامة والتي تشبع حاجات الأفراد داخل المجتمع.
- إن القطاع الثالث أو غير الهادف إلى ربح ينشأ وينمو لكي يسد الفجوات المرتبطة بنظام السوق الذي يعتمد على آليات العرض والطلب، وغير القادر على الاستجابة للاحتياجات المجتمعية.
- الاتصال المباشر بالأفراد داخل المجتمع لمعرفة حاجاتهم غير المشبعة بدقة وسرعة الاستجابة لرأب الصدع بشأنها.
- وبالتالي فإن هذه النظريات عملت على زيادة الثقة المجتمعية والتي أدت بدورها إلى ازدهار واتساع دور هذا القطاع في المجتمعات وخاصة الغربية.

الأهمية السياسية

يفسر بعض المفكرين السياسيين الأهمية السياسية للجمعيات الأهلية وفقًا لطبيعة علاقتها مع الحكومة والمجتمع، وما إذا كانت أنشطتها تتم في إطار قواعد اللعبة السياسية والديمقراطية من عدمه، حيث يعتقد هؤلاء أن أنشطة هذه الجمعيات يجب أن تتم في إطار من الشرعية بحيث تتفق مع مصالح المجتمع من ناحية وتحقق استقرار السياسات العامة للحكومة من ناحية أخرى، ومن أهم هذه التفسيرات ما يلي:

أن المنظمات غير الحكومية تحقق جدول أعمال الحكومة باعتبارها طريقة لتنفيذ بعض التزاماتها تجاه المواطنين، فالحكومة وحدها لا تملك القدرة على مواجهة هذا الكم من المطالب والاحتياجات، لذا فهي تقوم بتوفير إعفاءات ضريبية لهذه المجتمعات نظير ما تقوم به من أعمال، كما إن تلك الجمعيات لا تتبع سياسات تلحق الضرر بجماعات المصالح (Julie, 2003: 20).

نظرية الطرف الثالث والتي تشير إلى أن هناك ثلاثة أطراف تنشأ فيما بينها علاقة اعتماد متبادل وهي الحكومة والقطاع الخاص والقطاع غير الهادف للربح « منظمات المجتمع المدني « أي يوجد بين الأطراف الثلاثة ما يشبه العقد الاجتماعي، فالحكومة تعتمد على القطاع غير الهادف إلى ربح في سد الفجوة بين ما تقدمه من سلع وخدمات وبين ما يقدمه القطاع الخاص مقابل أسعار مرتفعة، وفي الوقت نفسه فإن القطاع الخاص قد يقبل ويدعم دور منظمات القطاع الثالث، لأنها تحقق استقرار السوق واستقرار مصالحه أيضًا، كما إن الإعفاءات الضريبية التي يوفرها النظام الضريبي تشجع القطاع الخاص على تقديم منح وهبات إلى منظمات القطاع الثالث لكي يتمتع بإعفاءات كبيرة، بالإضافة إلى تمتع هذه المنظمات بإعفاءات أخرى ودعم مالي توفره لها الحكومة.

الأهمية التنموية

أدى الإخفاق المستمر لمشروعات التنمية التي تبنتها معظم حكومات الدول الآخذة في النمو إلى البحث عن بديل يكون أكثر التزامًا ومرونة وكفاءة في العمل التنموي، وقد تمثل هذا البديل في منظمات المجتمع المدني وعلى وجه الخصوص في الجمعيات الأهلية، والتي يمكن أن تحقق مشاركة أكبر من جانب السكان، بالإضافة إلى قدرتها على التعامل مع الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي حيث تستطيع أن تدعم مفهوم التنظيم بين أفراد المجتمع وهو المفهوم الذي يمكن أن يؤثر فيما بعد على المجتمع بالإيجاب، بالإضافة إلى تدعيم عمليات التحول إلى القطاع الخاص وتكوين قطاع من الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم، هذا إلى جانب المساهمات الإنسانية العديدة التي تقوم بها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان وتنمية الأطفال وتنظيم الأسرة وبرامج الشباب، إلى جانب تدعيم مفهوم التكلفة في تقديم الخدمة من خلال ما تقدمه من «أساليب تغطية النفقات» «Cost Recovery».

الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات

يتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة دراسات عديدة السابقة التي تطرقت لموضوع الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني بشكل عام والجمعيات الأهلية بشكل خاص في تحسين مستوى مخرجات العملية التعليمية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030، وقد تم تناول هذا الموضوع من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها. مع تقديم تعليقٍ عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية. ويود الباحث أن يشير إلى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في فترات زمنية مختلفة، وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي.

هذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسة للدراسة وهما (منظمات المجتمع المدني) والمتغير الآخر (تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة). مع عرض الدراسات التي تمكن الحصول عليها والتي تربط بين المتغيرين من وجهات نظر مختلفة أو قطاعات ومجالات مختلفة.

وفيما يلي نقدم عرضًا لهذه الدراسات، ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف بينهما، ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة، وأخيرًا جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

استعراض الدراسات السابقة

1- دراسات تناولت المتغير المستقل (دور منظمات المجتمع المدني)

دراسة (بدر الدين، 2020: 175 – 239): تتناول هذه الدراسة إشكالية البحث في غياب الوعي الحكومي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في حمل بعض أعباء الحكومة والتخفيف عن كاهلها، وإسهامها في زيادة وعي المواطنين بالحقوق والحريات المختلفة وكيفية الحفاظ عليها، وتوصل الباحث في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ضرورة توثيق التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بشأن تحقيق متطلبات إصلاح البيئة التشريعية، بالرغم من هذا الدور الرئيس الذي يلعبه المجتمع المدني من خلال منظماته، إلا أن الكثير من العقبات والعوائق تقف حائلاً في طريقه وتجعل من مهمته في حماية البيئة محدودة وغير فعالة في الكثير من الأحيان. وأوصى الباحث بأهمية تمكين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية البيئة بالتواصل الحقيقي فيما بينهم من أجل تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب المعلوماتية والبيئية وطنيًا ودوليًا.

دراسة (Ahmed, 2019): تهدف الدراسة إلى تحديد البرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية لتعدد الإعاقة، وتقدير مستوى أبعاد فعالية برامج المنظمات غير الحكومية في دمج الإعاقة المتعددة في المجتمع المحلي، وتحديد آراء مقدمي الخدمات في فعالية برامج المنظمات غير الحكومية في المنطقة. وقد استخدمت أسلوب المسح الاجتماعي الشامل لمتعددي الإعاقة وأرباب أسرهم وعددهم (110) فردًا، (55) لكل منهم، وكذلك مقدمي الخدمة وعددهم (28) شخصًا، قام الباحث بإجراء مسح متعدد الإعاقة وأرباب أسرهم ومسح لمقدمي الخدمة، وخلصت الدراسة إلى أن أهم البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتعدد الإعاقة لدمجهم في المجتمع المحلي هي البرامج التالية (تعليمي، اجتماعي، رياضي، ثقافي، ديني، الصحة، البرامج الاقتصادية)، كما أثبتت الدراسة أن فاعلية هذه البرامج تساهم في ما يلي (تعديل المواقف، تغيير أنماط السلوك، مواجهة المشكلات، تنمية المعرفة، إشباع الحاجات، إعطاء خبرات ومهارات جديدة)، فأثبتت الدراسة صحة أهدافها وفرضياتها.

دراسة (شاكر، وآخرون، 2017): تستهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور جمعية الأورمان الخيرية في تنمية المجتمعات الريفية بمحافظة المنيا، وذلك من خلال تحديد أهم المشكلات التي تعوق جمعية الأورمان الخيرية عن القيام بدورها من وجهة نظر المبحوثين، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها احتياجات منطقة البحث (محافظة المنيا) أكبر من إمكانات الجمعية بالإضافة إلى وجود بعض السلبيات في الجمعية عند تقديم الخدمة، بالإضافة إلى نقص الخبرة في مجال التنمية لبعض العاملين في الجمعية ونقص أيضًا اهتمام الإعلام بدور الجمعية التنموي في

منطقة البحث. وأوصى الباحثون في نهاية دراستهم بضرورة خفض أو تقليل أو إلغاء الضمانات التي تؤخذ على المستفيد لكي تتم الفائدة الكبيرة من عمل الجمعيات الأهلية بالإضافة إلى ضرورة التعاون التام بين جمعية الأورمان الخيرية والجمعيات الأخرى في المنطقة للوصول إلى أقصى استفادة من كفاءة الجمعية.

دراسة (Amira Hussein Gaber, 2016): تناولت هذه الدراسة أهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تطبقها وتنفذها منظمات المجتمع المدني في مصر لتحقيق الاستدامة المالية، وقد عرضت هذه الدراسة التحديات المالية التي قد تؤثر سلبًا على منظمات المجتمع المدني والتي قد ينتج عنها عدم الاستقرار الداخلي والخارجي لتلك المنظمات، كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهم الفرص الخاصة بالمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للبقاء المالي بغض النظر عن تضاؤل حجم التمويل والمعوقات القانونية والتنظيمية التي تعمل من خلالها تلك المنظمات.

دراسة (بن جمعان، 2015: 171-212): تدور أهمية هذه الدراسة في توضيح الدور الذي تلعبه جمعيات ومنظمات المجتمع المدني من تقديم خدمات للمجتمع خصوصًا أثناء تعرض تلك المجتمعات لأزمات وكوارث طبيعية، وتدور هذه الدراسة حول مجموعة من التساؤلات لمعرفة مدى كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني داخل المجتمع محل الدراسة والتعرف على ما هي وسائل التدخل المناسبة لدعم جوانب الضعف لتلك الجمعيات للقيام بالدور المطلوب منها، واعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تناول الدراسة بهدف التعرف على طبيعة الخدمات التي تقدمها الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، كما اعتمد على استمارة استقصاء كأداة لجمع البيانات، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على برامج التأهيل والتدريب لكوادر وأعضاء الجمعيات والاتحادات والمؤسسات وذلك كنقطة ارتكاز لتطوير الأداء الإداري بالإضافة إلى ضرورة التركيز على أولويات الاحتياجات بالنسبة للجمعيات التنموية والاعتماد على فكر التدريب التدريجي للوصول لمرحلة الكفاءة في إدارة الأنشطة والفعاليات.

دراسة (الكفارنة، 2015): تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الجمعيات الأهلية في فلسطين على رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي من خلال المشروعات التنموية التي تقدمها ومدى تنوع هذه الجمعيات وخدماتها التي تقدم للفئات المستفيدة للتخفيف من ظاهرة الفقر، بالإضافة إلى معرفة دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المبنية على النوع الاجتماعي عند عملية بناء رأس المال الاجتماعي، واعتمدت الباحثة في تناول دراستها على المنهج الوصفي التحليلي في عرض أفكارها الدراسية، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة دعم وتعزيز الأنشطة التي تهدف إلى تحويل الجمعيات إلى مساحات صديقة للنساء تقوم العلاقة فيها على أساس تكافؤ الفرص والمساواة لتوليد رأس المال الاجتماعي التمكيني.

دراسة (القطاطشة، 2013): تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي، والكشف عن المعوقات التي حدت من دور منظمات المجتمع المدني من تأدية رسالتها. وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات من أهمها: ما دور منظمات المجتمع المدني وما مدى ارتباطها في التنمية وخدمة المجتمع المحلي؟ ما مدى فعالية دور منظمات المجتمع المدني التنموية؟ وما هي المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني من تأدية رسالتها؟ وقد اعتمد الباحث في إعداد دراسته على منهجين، المنهج الأول وهو الوصفي التحليلي من خلال تناول ووصف منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية، أما المنهج الثاني وهو المنهج التاريخي وتناول الباحث من خلال هذا المنهج الجوانب التاريخية والتطور الذي صاحب منظمات المجتمع المدني ودورها في العملية التنموية داخل دولة الإمارات. وأوصى الباحث في نهاية دراسته بضرورة قيام الحكومة بدعم أنشطة منظمات المجتمع المدني لرفع مستوى وعي مجتمعاتها بحقوقهم الاجتماعية والسياسية وقياس آثار هذه الأنشطة على أداء المستفيدين منها، كما أوصى الباحث بأهمية بناء قدرات العاملين في هذه المنظمات وخصوصًا الكادر الإداري فيما ذلك الدراسة الأكاديمية والدورات التدريبية والتأهيلية بحيث تصبح هذه المنظمات احترافية في أدائها لمهماتها مع كونها مؤسسات تطوعية.

2- دراسات تناولت المتغير التابع (التنمية المستدامة)

دراسة (الحسيني، 2014): تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات التنمية المحلية على المستوى المحلي، وإيجاد تأصيل نظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع التنمية المحلية، التنمية المستدامة، التنمية الشاملة، وإيجاد

العلاقة بين هذه المفاهيم. وقد اعتمدت الباحثة في إعداد هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة باعتباره منهجًا يسلط الضوء على دراسة نموذج لدور البلديات في عملية التنمية المحلية المستدامة. وقد أوصت الدراسة في نهايتها بالآتي: ضرورة إنشاء مجموعة من المشروعات التنموية بحيث تُكون من خلالها دخلاً يعزز قدراتها المالية، ويمكن الاستفادة منه في عملية التنمية المحلية على المدى البعيد.

دراسة (إسماعيل، 2015): تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتدور إشكالية هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي: «ما هو دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة؟»، واقترحت هذه الدراسة في نهايتها إلى ضرورة الاهتمام بتنوع مصادر النمو ليتسنى للاقتصاد توفير القدرة على تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي، الذي ما يزال منخفضًا قياسًا للمقياس العالمي وتحسين بذلك القوة الشرائية للفرد وتحسين دخله.

3- دراسات تناولت العلاقة بين المتغيرين: المتغير المستقل (منظمات المجتمع المدني)، المتغير التابع (تحسين مستوى العملية التعليمية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة)

دراسة (فقيري، 2019): تناولت هذه الدراسة دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع المحلي من خلال إبراز المشكلة الرئيسة للدراسة حول طبيعة هذا الدور في تنمية المجتمع المحلي ومدى إسهام مشروعات تلك المنظمات في تنمية المجتمع المحلي، وتمثلت أهداف الدراسة في توضيح الدور الفعلي للمنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع المحلي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الجمعيات التطوعية لها دور فاعل في عملية تنمية المجتمع المحلي، وأوصت الدراسة بأهمية توجيه منظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية ورجال الأعمال للتصدي لقضايا البيئة والتنمية في المجتمع المحلي، وتبني مشكلات الفقر بالمناطق النائية والأكثر احتياجًا.

دراسة (الغامدي، 2019): تناولت هذه الدراسة موضوع دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية 2030، واستخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المسح الشامل للعاملين في المنظمات غير الربحية وكذلك المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية، وقد أوصت الدراسة في نهايتها بضرورة وضع استراتيجيات مناسبة لتحقيق الرؤية الوطنية 2030 في إطار من الشراكة الجادة والتي تتحول إلى تفويض مجتمعي لإدارة عمل المنظمات غير الربحية بما يدعم جهود هذه المنظمات من ناحية، ويبرز استقلالها عن الدولة في ممارسة هذا العمل، فلا تزال النظرة إلى التنمية بوصفها جهودًا حكومية في المقام الأول. بالإضافة إلى ضرورة رفع مستوى التعليم والتأهيل والتدريب للعاملين وللقيادات داخل المنظمات غير الربحية، ضمانًا لمواكبة كل المستجدات والتحولات الراهنة في عصر العولمة، والأخذ بمضامين المجتمع المدني العاملي بما يتناسب مع الخصوصية التاريخية والثقافية للمجتمع المحلي.

دراسة (تره، 2018): تحاول الباحثة في هذه الدراسة تناول مشكلة بحثية تتلخص في الإجابة على التساؤل التالي وهو «ما الاستراتيجية المقترحة لدعم دور منظمات المجتمع المدني في تطوير ممارسة الأنشطة اللاصفية بمدارس التعليم العام في مصر؟، وتهدف هذه الدراسة التعرف على أهم أدوار منظمات المجتمع المدني في دعم الأنشطة اللاصفية داخل مؤسسات التعليم العام في مصر، وقد اعتمدت الباحثة في عرض دراستها على المنهج الوصفي باعتباره أداة لدراسة الواقع ويهتم بوصفه وصفًا دقيقًا، ويعبر عنها تعبيرًا كميًّا وكيفيًّا، وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها تحفيز مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في تطوير الأنشطة اللاصفية وإعلان جهودها على المجتمع المحلي كنوع من أنواع التحفيز لها ولغيرها، بالإضافة إلى ضرورة توفير برامج تدريب وتوعية بدور منظمات المجتمع المدني وكيفية التعامل معها وتشجيعها على العمل داخل المدارس لتطوير الأنشطة اللاصفية.

دراسة (Faiza Alaraji, 2016): أوضحت هذه الدراسة أن الحكومة المصرية نفذت برامج تعليمية مختلفة تستهدف الفئات المهمشة في مصر على مر السنين. تعتبر خطط إصلاح التعليم الابتدائي من أولويات صانعي القرار في كل من البلدان المتقدمة والنامية. أَوْلَى العديد من الحكومات اهتمامًا جادًا لتنفيذ استراتيجيات ناجحة تستهدف الفئات المهمشة في مجتمعاتها. درست الدراسة بعمق استراتيجيات الإصلاحات التعليمية في البلدان المتقدمة والنامية

المختارة. تم إيلاء اهتمام خاص لدراسة دور المنظمات غير الحكومية في العديد من البلدان النامية مثل غانا وبنغلاديش وأفغانستان. وقد أضافت المنظمات المدنية مساهمة قيمة وخبرة غنية في مجال التعليم، لاسيما من خلال برامج التعليم غير النظامي التي تستهدف الفئات المهمشة في المناطق المنكوبة بالفقر أو التي يصعب الوصول إليها. واستمرارية المنظمات غير الحكومية المحلية في مصر في خدمة الفئات المهمشة من خلال العديد من برامج التنمية. غطى هذا البحث أربع دراسات حالة للمنظمات غير الحكومية المحلية في مصر العاملة في تقديم الخدمات التعليمية للأطفال المهمشين في القاهرة الكبرى. هذه المنظمات غير الحكومية هي: رسالة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وAYB في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وشرق المعادي، وMEB. أظهرت نتائج الدراسة أن المنظمات غير الحكومية المحلية التي تمت مقابلتها ساعدت الأطفال على تعزيز تحصيلهم التعليمي في مدارسهم العامة، وشجعتهم على إكمال تعليمهم الابتدائي بنجاح وتمكينهم من خلال القيم الجيدة والثقة بالنفس للعب كعناصر إيجابية اجتماعية واقتصادية. التغييرات في مجتمعاتهم الفقيرة. خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من بينها الحاجة إلى تعاون الحكومة مع المنظمات غير الحكومية المحلية، وضرورة دعم القطاع الخاص والمجتمعات المحلية للمنظمات غير الحكومية المحلية لمساعدتها على تنفيذ برامجها التعليمية بطريقة أفضل وتحقيق نتائج أفضل.

دراسة (هرموش، 2010): تهدف هذه الدراسة إلى رصد وإبراز مدى فعالية منظمات المجتمع المدني في تحقيق طفرة علمية وعملية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وحصر المشكلات التي يمكن أن تواجهها في أدائها لوظائفها، وكيفية تجاوزتها. وتدور مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي « ما هو دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، وما هي طرق مساهمته فيها؟» وقد اعتمدت الباحثة في عرض أفكارها على المنهج التاريخي بهدف تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في الدراسة بالإضافة إلى تتبع مسار نشأة المجتمع المدني داخل الجزائر، وأوصت الباحثة في نهاية دراستها بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة اعتماد منظمات المجتمع المدني شريكًا مع الحكومة في البرمجة والتخطيط والتنفيذ والتقويم وإيجاد آلية تنفيذية لهذه الشراكة والاعتراف بالدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني من قبل الحكومة.

دراسة (Magdy Amen, 2008): أوضحت هذه الدراسة أن هناك اهتمامًا عالميًا متزايدًا بعملية التعليم، وتكاتف المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في القيام بدور تنموي لمخرجات العملية التعليمة داخل المجتمع المحلي، حيث أوضحت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني تدخل في سد الفجوة التعليمية المتزايدة في مصر حيث إن هناك 1310 جمعية تعمل في مجال تقديم الخدمات التعليمية.

الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

- تضمنت هذه الدراسة ربط للمشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة.
- استخدمت هذه الدراسة مدخلين بحثيين (المدخل النظري/ المدخل الكمي التحليلي) وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة. كما تضمنت تنوعًا في منهج الدراسة لتشمل المنهج الوصفي التحليلي.
- لم تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة من منظمة مجتمع مدني واحدة وإنما تضمنت مجموعة من العينات من منظمات مختلفة لضمان تشخيص الواقع بدقة.
- تعدد المحاور والعبارات المكونة لكل متغير من متغيرات الدراسة الموجودة باستمارة الاستقصاء كأداة من أدوات تجميع البيانات، وذلك من أجل التأكد من دقة وصحة آراء المستقصي منهم، وبالتالي الاعتماد على نتائج التحليل في الوصول إلى أدق نتائج وتوصيات.

ومن العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مخرجات العملية التعليمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

يمكن القول بأن ما يميز هذه الدراسة ـ على حسب علم الباحث ـ هو قضية الربط بين تفعيل دور الجمعيات الأهلية وتنمية الوعي لديها بأهمية العملية التعليمية مع ضرورة تبني تلك الجمعيات لاستراتيجية تطوير التعليم كأحد

مقومات دور الجمعيات الأهلية باعتبارها إحدى منظمات المجتمع المدني بهدف تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030، والتي وإن تناولتها الدراسات السابقة فإنها لم تنصفها حقها، حيث إن غالبية الدراسات السابقة ركزت على منظمات المجتمع المدني بشكله المجرد والمتمثل في دور تلك المنظمات في تقديم المساعدات فقط، كما إن معظم الدراسات السابقة ركزت في تحقيق التنمية المستدامة على القطاع الاقتصادي فقط دون التطرق للقطاع الخدمي والتعليمي، لذلك من الممكن لهذه الدراسة ـ في حدود علم الباحث ـ المساهمة في تقليص الفجوة بين المقترحات النظرية وحقيقة الممارسة فيما يتعلق بأهمية التطبيقات والمعارف الإدارية الحديثة في بيئة خدمية واجتماعية آخذة في النمو كقطاع التعليم في مصر.

مشكلة الدراسة

شهدت مصر خلال الأعوام الماضية تطورات إيجابية نحو تحقيق الاستقرار السياسي، وعلى صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية التزمت الحكومة الحالية بتكثيف الجهود المبذولة لدفع النمو الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات وتمهيد الطريق نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

ونتيجة لتزايد الاهتمام الرسمي والمجتمعي بالتعليم في مصر، فقد اختص دستور 2014 التعليم بالاهتمام في المواد من المادة (18) إلى المادة (21) والتي تضمنت من بينها أن «التعليم حق لجميع المواطنين، هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وترسيخ القيم الحضارية والروحية ومفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز.

وتواصلت جهود الحكومة لإعداد رؤية للبلاد تتمثل في استراتيجية التنمية المستدامة في مصر حتى عام 2030 وتهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء مجتمع حديث ومنفتح وديمقراطي ومنتج، حيث لعب القطاع الخاص والمجتمع المدني دورًا محوريًّا في إدارة عملية إعداد الاستراتيجية. وتضمنت الاستراتيجية في بُعدها الاجتماعي، المحور السابع المتعلق بالتعليم والتدريب، الأهداف الاستراتيجية للتعليم العام الأساسي حتى عام 2030، وفق ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسة تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: 140).

وعلى الرغم من التوجه الإيجابي العام للسياسات التعليمية خلال العقد الماضي والجهود التي بذلت في سبيل تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع، فإن النتائج قد جاءت دون المستوى المأمول بقدر كبير وإن لم تخالف توقعات الكثيرين، ذلك أنه باستثناء الاقتراب من تحقيق هدف الاستيعاب الكامل للأطفال في مرحلة الإلزام.

صياغة المشكلة

يعاني النظام التعليمي المصري الأساسي «قبل الجامعي» بكل عناصره وبكل مستوياته منذ أربعة عقود من العديد من المشكلات والتحديات، والتي تمثل عائقًا حقيقيًّا أمام العملية التعليمية وتطورها وبالتالي التحديث والتنمية المستدامة.

ويمكن توضيح أسباب المشكلة في العناصر التالية:

- ضعف مصادر التمويل والاستثمار في التعليم الأساسي، بالرغم من أن الدستور المصري حدد نسبة 4% من إجمالي الناتج المحلي.
- زيادة كثافة الطلاب في التعليم الأساسي وذلك نتيجة الزيادة السكانية دون أن تقابلها زيادة في عدد الفصول الدراسية.
- استخدام أساليب تقليدية في طرق التدريس دون أخذ اعتبارات الأساليب المتطورة كالبحث والتفكير النقدي والإبداع.
- افتقار المناهج الدراسية للمعلومات الحديثة وذلك جراء انعدام خطط التحديث والتطوير الدوري.
- سيطرة الجانب النظري وحشو المعلومات المكتوبة والتلقين في ظل غياب الجانب العملي أو تهميشه إن وجد.

ومما سبق ويترتب على ذلك ضعف في بناء القدرات العلمية والمهنية لطلاب التعليم الأساسي «قبل الجامعي» ويتصدى ذلك البحث للآتي: «إلى أي مدى تلعب الجمعيات الأهلية دورًا فعالاً في سبيل تحسين مستوى العملية التعليمية داخل الدولة»، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة طبقًا للرؤية الاستراتيجية 2030.

وذلك من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي الإجراءات التي تعتمد عليها الجمعيات الأهلية في العمل على تقليل معدلات الأمية الرقمية والهجائية؟
- ما هو دور الجمعيات الأهلية في توفير وإتاحة العملية التعليمية للطلاب داخل المجتمع المحلي؟
- ما هو دور الجمعيات الأهلية في السعي قدومًا في الارتقاء بالقدرات التنافسية للعملية التعليمية داخل المجتمع المحلي؟

أهمية الدراسة

للدراسة أهمية تتمثل في كونها تتناول موضوعًا يمس قضية التعلم الأساسي في مصر لأنه حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة، وحيث إن الدولة في الفترة الحالية غير قادرة على الاستثمار في العليم «كمًا ونوعًا» بالرغم من الجهود الحثيثة التي تقوم بها الدولة في حجم الاستثمار على التعليم، إلا أن مخرجات العملية التعليمية في التعليم الأساسي لا يتناسب مع مخرجات العملية التعليمية في الدول المتقدمة كمًا ونوعًا حيث نص الدستور المصري على نسبة 4 % من إجمالي الناتج القومي للإنفاق على التعليم ، فقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونيسكو أن الإنفاق في الدول المتقدمة يصل إلى 10%، وهو ما أدى إلى فجوة حقيقية. ولأن الدولة في استراتيجية 2030 تعمل على إيجاد شراكة مع القطاع المدني والقطاع الخاص فإنه لابد من دخول المجتمع المدني كشريك في العملية التعليمية لتحسين المخرج من الطلاب، وسيناقش البحث حجم المشاركة ومدى فعاليتها.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف العام للدراسة في التعرف على دور منظمات المجتمع المدني بشكل عام وتحديدًا الجمعيات الأهلية في تحقيق الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030 طبقًا لأهداف التنمية المستدامة (محور التعليم) وذلك من خلال العمل على محو الأمية الهجائية والرقمية، وتمكين الطلاب من التعليم، مع العمل على تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية على المستوى القومي.

وينبثق من الهدف الرئيس للدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية والمتمثلة في:

1- التعرف على مدى مساهمة الجمعيات الأهلية في الوصول إلى معدل أمية صفري في الجوانب الهجائية والرقمية للطلاب.
2- التعرف على مدى العلاقة بين تفعيل دور الجمعيات الأهلية في المشاركة وتطوير القطاع التعليمي.
3- التعرف دور الجمعيات الأهلية في تمكين الطلاب من المهارات العلمية والمهنية والحياتية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
4- توضيح مساعي الجمعيات الأهلية المهتمة بالارتقاء بالعملية التعليمية من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية.
5- تقديم توصيات تهدف إلى تعزز دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الرؤية الاستراتيجية 2030 في قطاع التعليم.

فرضيات الدراسة

من خلال استعرض أدبيات الدراسة، ودراسات سابقة تناولت متغيرات الدراسة الحالية مع متغيرات أخرى، وفي ضوء مخطط البحث الفرضي، وهدف البحث والتي ستخضع للتحليل الإحصائي حيث كانت الفرضية الرئيسة كالآتي:

الفرض الرئيس للدراسة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في الارتقاء بالعملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030، والمتمثلة في (محو الأمية الهجائية والرقمية على مستوى الدولة، تمكين الطلاب من التعليم، تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية).

وينبثق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

- **الفرض الفرعي الأول:** أوضحت دراسة (**بدر الدين، 2020: 175 – 239**) و(**بن جمعان، 2015: 171-212**) و(**فقيري، 2019**) إن أهمية الوعي الحكومي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في

حمل بعض أعباء الحكومة والتخفيف عن كاهلها أدى إلى أنه أصبح للمنظمات غير الحكومية دور كبير في تنمية المجتمع المحلي من خلال إبراز طبيعة هذا الدور في تنمية المجتمع المحلي ومدى إسهام تلك المنظمات في تحقيق التنمية ومدى إسهامها في زيادة وعي المواطنين بالحقوق والحريات المختلفة وكيفية الحفاظ عليها، ومن هذا المنطلق افترض الباحث الفرض الآتي: **(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030).**

- **الفرض الفرعي الثاني:** يرى كل من **(الكفارنة، 2015) (القطاطشة، 2013)** إن لمنظمات المجتمع المدني دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية داخل المجتمع المحلي، والعمل على ضرورة علاج المعوقات التي حدت من دور منظمات المجتمع المدني من تأدية رسالته، كما أكدت تلك الدراسات أن للجمعيات الأهلية تأثيرًا كبيرًا داخل المجتمع في تكوين رأس المال الاجتماعي من خلال المشروعات التنموية التي تقدمها ومدى تنوع هذه الجمعيات وخدماتها التي تقدم للفئات المستفيدة للتخفيف من ظاهرة الفقر، بالإضافة إلى معرفة دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المبنية على النوع الاجتماعي عند عملية بناء رأس المال الاجتماعي، ومن هذا المنطلق افترض الباحث الفرض الآتي: **(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030).**
- **الفرض الفرعي الثالث:** أكدت دراسة كل من **(تره، 2018) (الغامدي، 2019) (هرموش، 2010)** أنه لابد من وجود استراتيجية لدعم دور منظمات المجتمع المدني في تطوير ممارسة الأنشطة اللاصفية بمدارس التعليم العام في مصر، كما أوضحت هذه الدراسات إلى أهمية فعالية منظمات المجتمع المدني في تحقيق طفرة علمية وعملية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وحصر المشكلات التي يمكن أن تواجهه في أدائه لوظائفه، وكيفية تجاوزها. وأن هناك دورًا رئيسًا وفاعلاً لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية 2030، ومن هذا المنطلق افترض الباحث الفرض الآتي: **(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم على المستوى القومي وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030).**

تصميم الدراسة: منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التطبيقي بشقيه التحليلي والنقدي من خلال استخدام مدخلين، هما المدخل الوثائقي (المراجع التي اعتمد عليها الباحث في إعداد الإطار النظري للدراسة)، والمدخل التطبيقي (استمارة استقصاء من إعداد الباحث) باعتباره المنهج العلمي الذي يتلاءم مع هذه الدراسة.

وحدة تحليل الدراسة

وحدة التحليل المعتمد عليها في إعداد هذه الدراسة هم مديرو – أو من ينوب عنهم - الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية داخل محافظة القاهرة، حيث تم الاعتماد على هؤلاء المديرين للتعرف على دور الجمعيات الأهلية كإحدى أهم منظمات المجتمع المدني في تحسين العملية التعليمية والارتقاء بالمنظومة التعليمية في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030 في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

أداة الدراسة

تم الاعتماد على استمارة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات الأولية واستطلاع آراء المبحوثين، ويوضح جدول رقم (3) المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة، وعدد الفقرات وتسلسلها المكونة لكل متغير على حدا.

وقد تم الاعتماد في تقسيم درجة الموافقة وعدم الموافقة في تصميم استمارة الاستقصاء على التقسيم الخماسي (مقياس ليكرت)، حيث تدرجت الدرجة من موافق جدًّا إلى غير موافق جدًّا، وما بينهما موافق ومحايد وغير موافق.

1	2	3	4	5
موافق جدًّا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدًّا

مجتمع الدراسة

وأوضحت الدراسة أن الأعوام الأخيرة شهدت طفرة في نمو الجمعيات الأهلية في مصر، فقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية المسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي عام 2012 (37.500 ألف) جمعية أهلية، ارتفع إلى (43.500 ألف) جمعية ومؤسسة أهلية في عام 2013 كما ارتفع هذا العدد إلى 50572 جمعية أهلية 2019، موضحة أن الملاحظ من هذا التطور الكمي أنه حدث في إطار القانون 84 لسنة 2002، والذي كان محل انتقاد كبير من قبل كثير من العاملين في القطاع الأهلي باعتبار أنه كان يحوي موادً مقيدة للعمل الأهلي بدرجة ما، بل الأمر الأكثر غرابة أن الفترة البينية ما بين صدور القانون رقم 70 لعام 2017 والقانون السابق شهدت زيادة مقدارها 2992 جمعية مقارنة بأعداد الجمعيات لعام 2017 حيث كانت 47580 جمعية، مما يشير إلى استمرار النمو الكمي للجمعيات الأهلية بغض النظر عن الإطار القانوني ومدى ما يتيحه من حرية حركة.

الجدول رقم (3)
متغيرات الدراسة وعدد العبارات لكل متغير

	المتغير	عدد العبارات	التسلسل
المتغير المستقل (X)	تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية (X1)	6	(6-1)
	تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية (X2)	5	(11-7)
	تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم (X3)	5	(16-12)
المتغير التابع (Y)	محو الأمية الهجائية والرقمية (Y1)	5	(21-17)
	تمكين الطلاب من التعليم (Y2)	5	(26-22)
	تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية (Y3)	5	(31-27)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

والحقيقة أن هذه النقطة الجوهرية هي المدخل المناسب للانتقال إلى نوعية وجودة العمل الأهلي القائم، ومدى قدرته على الاضطلاع بدور فاعل في عملية التنمية سواء بمفرده أو من خلال بناء الشراكات مع مؤسسات الدولة. ويوضح الشكل التالي الزيادة في أعداد الجمعيات الأهلية خلال السنوات الماضية.

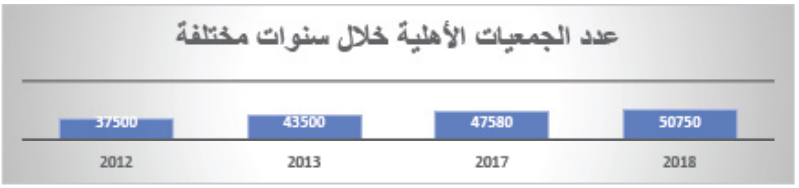

المصدر: الشكل من إعداد الباحث

شكل رقم (1) عدد الجمعيات الأهلية خلال سنوات مختلفة

ويلاحظ أن هناك تفاوتًا في توزيع الجمعيات الأهلية حيث تتركز في محافظة القاهرة 27.6% تليها محافظة الجيزة 7.6% ثم الإسكندرية 6.4% وتتوزع بنسبة متقاربة بين المحافظات، وتتنوع الأنشطة الاجتماعية المتواجدة بمحافظة القاهرة ما بين وحدات اجتماعية وجمعيات أهلية ومشروعات أسر منتجة وذلك طبقًا للإحصاءات الصادرة عن الجهاز التعبئة العامة والإحصاء.

عينة الدراسة

وبعد دراسة مجتمع الدراسة من حيث عدد الجمعيات الأهلية، وعند تقسيم الأنشطة الرئيسة للجمعيات الأهلية داخل محافظة القاهرة - باعتبارها كبرى المحافظات على مستوى محافظات الجمهورية في عدد الجمعيات الأهلية، وتبين أن النشاط التعليمي والثقافي يستحوذ على - ما لا يزيد - عن 2% فقط من عدد الجمعيات التي تعمل في هذا المجال.

وعليه فقد قام الباحث بتوزيع عدد (200) استمارة كعينة عشوائية بسيطة على الجمعيات الأهلية داخل محافظة القاهرة المهتمة بالعملية الثقافية والتعليمية على المستوى المحلي.

وبعد مراجعة وفحص الاستمارات المسترجعة تبين أن عدد (162) استمارة صالحة لعملية التحليل الإحصائي، وأن ما تبقى من الاستمارات والذي يبلغ عدده (38) استمارة غير صالحة للتحليل الإحصائي وذلك بسبب أن بعض الاستمارات لم تكتمل الإجابة عن جميع الأسئلة والفقرات المكونة للاستمارة. وبذلك تصبح نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل الإحصائي نسبة (76.5%) من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة.

صدق أداة الدراسة وثباتها

لقياس صدق أداة الدراسة (Validity) قد اعتمد الباحث في ذلك على قياس ثبات الأداة (Reliability) من خلال قياس معامل (Alpha Cronbach Coefficient) لكل متغير من متغيرات الدراسة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل (Alpha Cronbach) لاستمارة الاستقصاء كاملة (0.789)، وهو ما يؤكد على درجة الموثوقية في أداة الدراسة، ويبين الجدول رقم (4) قيم (Alpha Cronbach) لكل متغير على حدة من متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (4)
قيم (Alpha Cronbach) لكل متغير من متغيرات الدراسة

الرقم	المتغير	قيمة (Alpha Cronbach)
المتغير المستقل (X)	**دور الجمعيات الأهلية في الارتقاء بالعملية التعليمية**	
X1	تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية	**0.877**
X2	تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية	**0.780**
X3	تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم	**0.898**
المتغير التابع (Y)	**تحقيق التنمية المستدامة للعملية التعليمية في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030**	
Y1	محو الأمية الهجائية والرقمية	**0.770**
Y2	تمكين الطلاب من التعليم	**0.697**
Y3	تحسين القدرات التنافسية للمنظومة التعليمية	**0.71**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

نلاحظ من خلال عرض الجدول رقم (4): أن جميع قيم معامل الثبات (Alpha Cronbach) أكبر من (0.6) وهو ما يؤكد أن جميع العبارات المكونة لمتغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة) تتميز بالثبات النسبي، وهو ما يمكن الاعتماد عليه في إجراء عمليات التحليل الإحصائي لإجابات المستقصي منهم.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولاً- المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل (X)

1- تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية (X1)

الجدول رقم (5)
التحليل الوصفي لمتغير تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية (X1)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	تقدير المتوسط الحسابي
1	يسمح القانون الحالي بإتاحة الفرصة أمام الجمعيات الأهلية بتقديم الخدمات داخل المجتمع المحلي	3.41	1.64	6	متوسط
2	توفر سُلطات الدولة للجمعيات الأهلية المناخ المناسب لتنفيذ مهامها وأنشطتها الخيرية	3.72	1.67	2	مرتفع
3	تفعل الحكومة قنوات الاتصال للتواصل مع إدارات الجمعيات الأهلية للمساعدة في تقديم مهامها	3.5	1.71	5	متوسط
4	تحرص الحكومة على إزالة العوائق والعقبات أمام الجمعيات الأهلية للتنفيذ أعمالها بالشكل المطلوب	3.78	164	1	مرتفع
5	تعمل مجالس إدارات الجمعيات الأهلية على تدعيم تلك الجمعيات بالخبرات البشرية المطلوبة	3.58	1.69	4	متوسط
6	تحرص إدارات الجمعيات الأهلية على تنوع مصادر التمويل لتمكين تلك الجمعيات من تنفيذ أعمالها	3.63	1.67	3	متوسط
	المتوسط العام للمتغير (X1)	**3.6**	**1.67**		**متوسط**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

نلاحظ من الجدول رقم (5): أن الإجابات الخاصة بأفراد عينة الدراسة (المستقصي منهم) على فقرات متغير «تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية» «X1» قد جاءت متوسطة نحو أغلب العبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المتغير (3.6) بانحراف معياري (1.67)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية على العبارات المكونة لهذا المتغير ما بين (3.78) إلى (3.5)، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم (3) والتي تعبر عن مدى التواصل بين الأجهزة الحكومية مع إدارات الجمعيات الأهلية للمساعدة في تقديم مهامها، أقل هذه المتوسطات الحسابية مما يؤكد على ضرورة تحسين عملية التواصل بين الأجهزة الحكومية على المستوى المحلي التنفيذي مع الجمعيات الأهلية بهدف

مساعدتها في تقديم الخدمات، في حين جاءت العبارة رقم (4) أعلى هذه المتوسطات الحسابية، وهذا يدل على مدى أهمية قيام الأجهزة الحكومية بإزالة العوائق والعقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تنفيذ أعمالها بالشكل المطلوب.

2- تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية (X2)

الجدول رقم (6)
التحليل الوصفي لمتغير تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية (X2)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	تقدير المتوسط الحسابي
7	تحرص الجمعيات الأهلية محل الدراسة على دعم العملية التعليمية داخل المجتمع المحلي	3.54	1.7	2	متوسط
8	تعمل الجمعيات الأهلية نشر الوعي المجتمعي بين أفراد المجتمع بأهمية العملية التعليمية	3.67	1.72	1	مرتفع
9	تحرص الجمعيات الأهلية على تقليل عملية التسرب من التعليم داخل المجتمعات المحلية.	3.35	1.67	4	متوسط
10	تعمل الجمعيات الأهلية على تقديم المساعدات المادية لتشجيع السكان على الالتحاق بالعملية التعليمية	3.43	1.67	3	متوسط
11	تعمل الجمعيات الأهلية على إعداد البرامج التي تشجع أفراد المجتمع على الاستمرار في العملية التعليمية	3.17	1.79	5	متوسط
	المتوسط العام للمتغير (X2)	**3.43**	**1.71**		**متوسط**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

نلاحظ من الجدول رقم (6): أن الإجابات الخاصة بأفراد عينة الدراسة (المستقصي منهم) على فقرات متغير «تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية» «X2» قد جاءت متوسطة نحو أغلب العبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المتغير (3.43) بانحراف معياري (1.71)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية على العبارات المكونة لهذا المتغير ما بين (3.67) إلى (3.17)، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم (11) والتي تعبر عن مدى مساهمة الجمعيات الأهلية في إعداد البرامج التي من شأنها تشجيع أفراد المجتمع على الاستمرار في العملية التعليمية، أقل هذه المتوسطات الحسابية مما يؤكد ضرورة قيام الجمعيات الأهلية بالتنوع في وسائل تشجيع أفراد المجتمع في الاستمرار في العملية التعليمية، في حين جاءت العبارة رقم (8) أعلى هذه المتوسطات الحسابية وهذا يدل على مدى إدراك الجمعيات الأهلية محل الدراسة بأهمية نشر الوعي المجتمعي بين أفراد المجتمع لأهمية العملية التعليمية لتقليل نسب الأمية سواء أكانت الهجائية أو الرقمية.

3- تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم (X3)

الجدول رقم (7)
التحليل الوصفي لمتغير تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم (X3)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	تقدير المتوسط الحسابي
12	تحرص الجمعيات الأهلية على وضع استراتيجية لها للارتقاء بالعملية التعليمية على المستوى المحلي	3.5	1.73	5	متوسط
13	تضع الجمعيات الأهلية رؤية استراتيجية تتعلق بالارتقاء بالعملية التعليمية.	3.56	1.72	3	متوسط
14	تهتم الجمعيات الأهلية عند وضع أهدافها الاستراتيجية التركيز على تطوير العملية التعليمية.	3.59	1.76	2	متوسط
15	تعمل الجمعيات الأهلية على وضع أهداف متوسطة وطويلة المدى للوصول إلى مستوى تعليم تنافسي	3.72	1.67	1	مرتفع
16	تحرص الجمعيات الأهلية على تقييم الوضع الحالي لمشكلات العملية التعليمية والعمل على حلها	3.53	1.71	4	متوسط
	المتوسط العام للمتغير (X3)	**3.58**	**1.72**		**متوسط**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

نلاحظ من الجدول السابق أن: الإجابات الخاصة بأفراد عينة الدراسة (المستقصي منهم) على فقرات متغير «تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية» «X3» قد جاءت متوسطة نحو أغلب العبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المتغير (3.58) بانحراف معياري (1.72)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية على

العبارات المكونة لهذا المتغير ما بين (3.72) إلى (3.5)، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم (5) والتي تعبر عن مدى حرص الجمعيات الأهلية على وضع استراتيجية لها للارتقاء بالعملية التعليمية على المستوى المحلي أقل هذه المتوسطات الحسابية مما يؤكد ضرورة تبني الجمعيات الأهلية استراتيجية فعالة بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية على المستوى المحلي، في حين جاءت العبارة رقم (15) أعلى هذه المتوسطات الحسابية وهذا يدل على مدى إدراك الجمعيات الأهلية محل الدراسة أهمية وضع الأهداف على اختلاف أزمانها بهدف تحقيق مستوى تعليمي تنافسي.

ثانيًا- المتغيرات الفرعية للمتغير التابع (Y)

1- محو الأمية الهجائية والرقمية (Y1)

الجدول رقم (8)

التحليل الوصفي لمتغير محو الأمية الهجائية والرقمية (Y1)

م	العـبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	تقدير المتوسط الحسابي
17	الاهتمام بتعليم أفراد المجتمع المحلي يعمل على الارتقاء بالمنظومة التعليمية	3.77	1.68	3	مرتفع
18	برامج منع التسرب من العملية التعليمية يعمل على تقليل نسبة الأمية داخل المجتمع	3.54	1.72	5	متوسط
19	الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية يعمل رفع مستوى الخريجين	3.78	1.67	2	مرتفع
20	الاعتماد على برامج التعليم عن بُعد يساعد على مواكبة طرق التعليم الحديثة في العالم	3.82	1.68	1	مرتفع
21	تطوير المنظومة التعليمية يساعد على رفع كفاءة الخريجين في سوق العمل	3.7	1.6	4	مرتفع
	المتوسط العام للمتغير (X3)	3.72	1.67		مرتفع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

نلاحظ من الجدول السابق: أن الإجابات الخاصة بأفراد عينة الدراسة (المستقصي منهم) على فقرات متغير «محو الأمية الهجائية والرقمية» «Y1» قد جاءت مرتفعة نحو أغلب العبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المتغير (3.72) بانحراف معياري (1.67)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية على العبارات المكونة لهذا المتغير ما بين (3.82) إلى (3.54)، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم (18) والتي تعبر عن مدى مساهمة برامج منع التسرب من التعليم على تقليل نسبة الأمية داخل المجتمع المحلي أقل هذه المتوسطات الحسابية مما يؤكد ضرورة تفعيل البرامج التي من شأنها تشجع على الاستمرار في العملية التعليمية في حين جاءت العبارة رقم (20) أعلى هذه المتوسطات الحسابية وهذا يدل على مدى الاهتمام بتنوع طرق تلقي التعليم وتشجيع طرق التعليم عن بُعد لمواكبة طرق التعليم الحديثة.

2- تمكين الطلاب من التعليم (Y2)

الجدول رقم (9)

التحليل الوصفي لمتغير محو الأمية الهجائية والرقمية (Y2)

م	العـبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	تقدير المتوسط الحسابي
22	إتاحة التعليم أمام الجميع يساعد على تقليل معدلات الأمية وبالتالي رفع كفاءة العملية التعليمية	3.82	1.7	3	مرتفع
23	توفير أبنية ومدارس حديثة يساعد على توفير بيئة تعليمية مناسبة	3.7	1.54	4	مرتفع
24	تقليل عدد الكثافات داخل الفصول الدراسية يساعد على رفع مستويات تلقي المعلومة	3.86	1.51	2	مرتفع
25	توفير البيئة التكنولوجية الحديثة في العملية التعليمية يساعد على الوصول المعلومة إلى جميع الطلاب بسهولة ويسر	3.64	1.7	5	متوسط
26	تعدد قنوات التعليم في العملية التعليمية يساعد على التواصل الفعال بين جميع أطراف العملية التعليمية بسهولة ويسر	4.1	1.45	1	مرتفع
	المتوسط العام للمتغير (X3)	**3.79**	**1.58**		**مرتفع**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

نلاحظ من الجدول السابق: أن الإجابات الخاصة بأفراد عينة الدراسة (المستقصي منهم) على فقرات متغير «محو الأمية الهجائية والرقمية» «Y2» قد جاءت مرتفعة نحو أغلب العبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المتغير (3.79) بانحراف معياري (1.58)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية على العبارات المكونة لهذا المتغير ما بين (4.1)

إلى (3.64)، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم(25) والتي تعبر عن مدى توافر بيئة تكنولوجية حديثة بهدف الوصول إلى المعلومات، أقل هذه المتوسطات الحسابية مما يؤكد ضرورة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في الوصول إلى المعلومة والمعرفة، في حين جاءت العبارة رقم (26) أعلى هذه المتوسطات الحسابية وهذا يدل على مدى الاهتمام بتنوع قنوات التعليم لضمان التواصل الفعال بين أطراف العملية التعليمية.

3- **تحسين القدرات التنافسية للمنظومة التعليمية (Y3)**

الجدول رقم (10)
التحليل الوصفي لمتغير محو الأمية الهجائية والرقمية (Y3)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	تقدير المتوسط الحسابي
27	الحرص على تعليم جميع أفراد المجتمع يساعد على الارتقاء بمكانة التعليم على المستوى القومي والعالمي	4.14	1.5	1	مرتفع
28	تطوير الإمكانات المادية والبشرية المتعلقة بالعملية التعليمية يساعد على وصول التعليم لمكانة أفضل داخل المجتمع الدولي	3.86	1.52	2	مرتفع
29	إتباع معايير التعليم الدولية يساعد على تكوين مخرجات تعليمية قادرة على المنافسة في السوق العالمي	3.55	1.72	4	متوسط
30	تبني فكرة "لتعليم مشروع قومي" يهدف إلى وصول ترتيب التعليم لمكانة أفضل بين مستويات التعليم على المستوى العالمي	3.72	1.68	3	مرتفع
31	تطوير مناهج التعليم لمواكبة التقدم العالمي يساعد ذلك على الارتقاء بمكانة التعليم عالميًا	3.54	1.73	5	متوسط
	المتوسط العام للمتغير (X3)	**3.76**	**1.63**		**مرتفع**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

نلاحظ من الجدول السابق: أن الإجابات الخاصة بأفراد عينة الدراسة (المستقصي منهم) على فقرات متغير «محو الأمية الهجائية والرقمية» «Y2» قد جاءت مرتفعة نحو أغلب العبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المتغير (3.76) بانحراف معياري (1.73)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية على العبارات المكونة لهذا المتغير ما بين (4.14) إلى (3.54)، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم (31) والتي تعبر عن مدى الاهتمام بتطوير المناهج وطرق التدريس للوصول إلى وضع تنافسي بين أنظمة التعليم على مستوى العالم، أقل هذه المتوسطات الحسابية مما يؤكد ضرورة إعادة النظر في المناهج المطبقة حاليًا في الأنظمة التعليمية والعمل على تحديثها وتطويرها، في حين جاءت العبارة رقم (27) أعلى هذه المتوسطات الحسابية وهذا يدل على مدى الاهتمام بتعليم جميع أفراد المجتمع للوصول إلى مكانة علمية متقدمة بين جميع دول العالم.

اختبارات الفروض

اعتمد الباحث على وسيلتين لغرض اختبار فروض الدراسة، وهما «اختبار ارتباط بيرسون الخطي البسيط» (Pearson Liner Correlation Coefficient) و«اختبار الانحدار الخطي البسيط» (Simple Liner Regression). وقد استخدمت معاملات الارتباط لغرض معرفة قوة علاقات الارتباط الموجودة ما بين متغيرات الدراسة، أما معادلة الانحدار لغرض معرفة التأثير المتبادل بين متغيرات الدراسة.

أولًا - اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة

اعتمد في هذه الدراسة على اختبار الارتباط بيرسون الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسة والمتمثلة بعلاقات الارتباط بين المتغير المستقل (دور منظمات المجتمع المدني في تحسين العملية التعليمة)، والمتغير التابع (تحقيق التنمية المستدامة في العملية التعليمية طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030). ويتم الحكم على مقدار قوة معامل في ضوء ما يوضحه الجدول التالي:

ولثبات علاقة الارتباط لابد من التحقق من مدى إمكانية قبول الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها.

ثانيًا - اختبار علاقات التأثر بين متغيرات الدراسة

تتضمن هذه الفقرة قياس تأثير المتغير المستقل (دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في تحسين العملية التعليمية) على المتغير التابع (تحقيق التنمية المستدامة لقطاع التعليم وفقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030)، وذلك باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Liner Regression).

الفرض الرئيس للدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في الارتقاء بالعملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030، والمتمثلة في (محو الأمية الهجائية والرقمية على مستوى الدولة، تمكين الطلاب من التعليم، تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية).

درجة الارتباط بين المتغيرين:

يظهر الجدول السابق: أن هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية (لأن قيمتها أكبر من 0.5 وأقل من 1) وذات دلالة معنوية عند مستوى (0.01) بين دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في الارتقاء بالعملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في القطاع التعليمي طبقًا لرؤية الدولة 2030 إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينها (0.830).

الجدول رقم (11)
حجم معامل الارتباط وتفسيره

التفسير	حجم معامل الارتباط
علاقة إيجابية قوية	1 – 0.5
علاقة إيجابية معتدلة	0.5 – 0.3
علاقة إيجابية ضعيفة	0.3 – 0.1
لا توجد علاقة أو ضعيفة جدًّا	0.1 – (0.1-)
علاقة سلبية ضعيفة	(0.1-) – (0.3-)
علاقة سلبية معتدلة	(0.3-) – (0.5-)
علاقة سلبية قوية	(0.5-) – (1-)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

الجدول رقم (12)
نتائج الارتباط للفرض الرئيس (N= 162)

العلاقة	معامل الارتباط	المعنوية
دور الجمعيات الأهلية في الارتقاء بالعملية التعليمية – تحقيق التنمية المستدامة للعملية التعليمية	0.830	0.00

** (Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

علاقة الانحدار البسيط بين المتغيرين:

الجدول رقم (13)
نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض الرئيس
(دور الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى العملية التعليمية) X (التنمية المستدامة لقطاع التعليم) Y

المتغير	B	T	مستوى المعنوية (SIG)	F	مستوى المعنوية (SIG)	R	R^2
الثابت	1.106	7.415	0.00	355.1	0.00	0.83	0.689
دور الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى العملية التعليمية	0.753	18.844	0.00				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

يتضح من الجدول السابق أن:

- قيمة (T=18.844) عند مستوى دلالة (0.000(، وهي أقل من (0.05) مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى العملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة لقطاع التعليم طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030.
- قيمة (F= 355.1) لمتغير دور الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى العملية التعليمية عند مستوى دلالة (0.05) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية بمستوى معنوية يساوي (0.00(وهي أقل من (0.05) مما يعني قبول صحة الفرض الفرعي محل الدراسة.
- معامل الارتباط (R= 83%) وهو ما يوضح أنه توجد علاقة ارتباط (طردية قوية) بين المتغيرين دور الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى العملية التعليمية، وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030، وهو ما يؤكد قوة العلاقة بين تلك المتغيرين.

- معامل التحديد (R^2= 0.689) وهو ما يعني أن (68.9%) من التغير الحادث في المتغير التابع (تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم) يحدث نتيجة التغير الذي يحدث في المتغير المستقل (دور الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى العملية التعليمية)، وأن النسبة الباقية (31.1%) ترجع لعوامل أخرى.
- قيمة (Beta= 0.753) حيث تشير إشارة معامل الانحدار الموجبة إلى أن العلاقة بين دور الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى العملية التعليمية وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا لرؤية الدولة 2030 علاقة تأثيرية إيجابية (طردية).

وهو ما توضحه المعادلة التالية:

تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا لرؤية الدولة 2030 = 0.753 دور الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى العملية التعليمية +1.106

أي أن كل تغير في دور الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى العملية التعليمية بمقدار الوحدة الواحدة يقابله نفس التغير في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا لرؤية الدولة 2030 بمقدار (0.753(وحدة.

وينتج مما سبق صحة الفرض الرئيس للدراسة الذي ينص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في الارتقاء بالعملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030، والمتمثلة في (محو الأمية الهجائية والرقمية على مستوى الدولة، تمكين الطلاب من التعليم، تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية).

وفيما يلي اختبار الفروض الفرعية من المنبثقة من الفرض الرئيس للدراسة:

الفرض الفرعي الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030.

درجة الارتباط بين المتغيرين:

يظهر الجدول رقم (14): أن هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية (لأن قيمتها أكبر من 0.5 وأقل من 1) وذات دلالة معنوية عند مستوى (0.01) بين تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في القطاع التعليمي طبقًا للرؤية الاستراتيجية الدولة 2030 إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينها (0.749).

الجدول رقم (14)
نتائج الارتباط للفرض الفرعي الأول (N= 162)

العلاقة	معامل الارتباط	المعنوية
تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية – تحقيق التنمية المستدامة للعملية التعليمية في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030	0.749	0.00

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

علاقة الانحدار البسيط بين المتغيرين:

الجدول رقم (15)
نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض الفرعي الأول
(تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية) X1، (التنمية المستدامة لقطاع التعليم) Y

المتغير	B	T	مستوى المعنوية (SIG)	F	مستوى المعنوية (SIG)	R	R^2
الثابت	1.575	9.642	0.00	204.99	0.00	0.749	0.562
تفعيل دور الجمعيات الأهلية	0.609	14.32	0.00				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

يتضح من الجدول السابق أن:

- قيمة (T=0.609) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من (0.05) مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة لقطاع التعليم طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030.

- قيمة (F= 204.99) لمتغير تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية عند مستوى دلالة (0.05) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية بمستوى معنوية يساوي (0.00) وهي أقل من (0.05) مما يعني قبول صحة الفرض الفرعي محل الدراسة.
- معامل الارتباط (R= 74.9%) وهو ما يوضح أنه توجد علاقة ارتباط (طردية قوية) بين المتغيرين تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030، وهو ما يؤكد قوة العلاقة بين تلك المتغيرين.
- معامل التحديد (R^2 =0.562) وهو ما يعني أن (56.2%) من التغير الحادث في المتغير التابع (تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم) يحدث نتيجة التغير الذي يحدث في المتغير المستقل (تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية)، وأن النسبة الباقية (43.8%) ترجع لعوامل أخرى.
- قيمة (Beta= 0.609) حيث تشير إشارة معامل الانحدار الموجبة إلى أن العلاقة بين تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا لرؤية الدولة 2030 علاقة تأثيرية إيجابية (طردية).

وهو ما توضحه المعادلة التالية:

تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا لرؤية الدولة 2030 = 0.609 تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية +1.575

أي أن كل تغير في تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية بمقدار الوحدة الواحدة يقابله نفس التغير في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا لرؤية الدولة 2030 بمقدار (0.609) وحدة.

وينتج مما سبق قبول صحة الفرض الفرعي الأول الذي ينص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030.

الفرض الفرعي الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030.

درجة الارتباط بين المتغيرين:

يظهر الجدول رقم (16): أن هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية (لأن قيمتها أكبر من 0.5 وأقل من 1) وذات دلالة معنوية عند مستوى (0.01) تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في القطاع التعليمي طبقًا للرؤية الاستراتيجية الدولة 2030 إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينها (0.94).

الجدول رقم (16)

نتائج الارتباط للفرض الفرعي الثاني (N= 162).

العلاقة	معامل الارتباط	المعنوية
تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية – تحقيق التنمية المستدامة للعملية التعليمية في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030	**0.94**	**0.00**

** (Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

علاقة الانحدار البسيط بين المتغيرين:

الجدول رقم (17)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض الفرعي الثاني

(تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية) X2، (التنمية المستدامة لقطاع التعليم) Y

المتغير	B	T	مستوى المعنوية (SIG)	F	مستوى المعنوية (SIG)	R	R^2
الثابت	1.958	10.079	0.00	98.946	0.00	0.618	0.382
تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية	0.529	9.947	0.00				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

يتضح من الجدول السابق أن:

- قيمة (T=9.947) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من (0.05) مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية

بين تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة لقطاع التعليم طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030.

- قيمة (F= 98.946) لمتغير تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية عند مستوى دلالة (0.05) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية بمستوى معنوية يساوي (0.00) وهي أقل من (0.05) مما يعني قبول صحة الفرض الفرعي محل الدراسة.
- معامل الارتباط (R= 61.8%) وهو ما يوضح أنه توجد علاقة ارتباط (طردية قوية) بين المتغيرين تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030، وهو ما يؤكد قوة العلاقة بين تلك المتغيرين.
- معامل التحديد (R^2= 0.382) وهو ما يعني أن (38.2%) من التغير الحادث في المتغير التابع (تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم) يحدث نتيجة التغير الذي يحدث في المتغير المستقل (تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية)، وأن النسبة الباقية (61.8%) ترجع لعوامل أخرى.
- قيمة (Beta= 0.529) حيث تشير إشارة معامل الانحدار الموجبة إلى أن العلاقة بين تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا لرؤية الدولة 2030 علاقة تأثيرية إيجابية (طردية).

وهو ما توضحه المعادلة التالية:

تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا لرؤية الدولة 2030 = 0.529 تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية +1.958

أي أن كل تغير في تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية بمقدار الوحدة الواحدة يقابله نفس التغير في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا لرؤية الدولة 2030 بمقدار (0.529) وحدة.

وينتج مما سبق قبول صحة الفرض الفرعي الثاني الذي ينص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030.

الفرض الفرعي الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم على المستوى القومي وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030.

درجة الارتباط بين المتغيرين:

يظهر الجدول رقم (18): أن هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية (لأن قيمتها أكبر من 0.5 وأقل من 1) وذات دلالة معنوية عند مستوى (0.01) تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم على المستوى القومي وبين تحقيق التنمية المستدامة في القطاع التعليمي طبقًا للرؤية الاستراتيجية الدولة 2030 إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينها (0.812).

الجدول رقم (18)

نتائج الارتباط للفرض الفرعي الثاني (N= 162).

العلاقة	معامل الارتباط	المعنوية
تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم على المستوى القومي – تحقيق التنمية المستدامة للعملية التعليمية في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030	**0.812**	**0.00**

** (Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

علاقة الانحدار البسيط بين المتغيرين:

الجدول رقم (19)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض الفرعي الأول

(تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم) X3، (التنمية المستدامة لقطاع التعليم) Y

المتغير	B	T	مستوى المعنوية (SIG)	F	مستوى المعنوية (SIG)	R	R^2
الثابت	1.631	12.41	0.00	308.824	0.00	0.812	0.659
تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم	0.598	17.573	0.00				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

يتضح من الجدول السابق أن:

- قيمة (T=17.573) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من (0.05) مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم وبين تحقيق التنمية المستدامة لقطاع التعليم طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030.
- قيمة (F= 308.824) لمتغير تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم عند مستوى دلالة (0.05) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية بمستوى معنوية يساوي (0.00) وهي أقل من (0.05) مما يعني قبول صحة الفرض الفرعي محل الدراسة.
- معامل الارتباط (R= 81.2%) وهو ما يوضح على أنه توجد علاقة ارتباط (طردية قوية) بين المتغيرين تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030، وهو ما يؤكد قوة العلاقة بين تلك المتغيرين.
- معامل التحديد (R^2 0.659=) وهو ما يعني أن (65.9%) من التغير الحادث في المتغير التابع (تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم) يحدث نتيجة التغير الذي يحدث في المتغير المستقل (تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم)، وأن النسبة الباقية (34.1%) ترجع لعوامل أخرى.
- قيمة (Beta= 0.598) حيث تشير إشارة معامل الانحدار الموجبة إلى أن العلاقة بين تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا لرؤية الدولة 2030 علاقة تأثيرية إيجابية (طردية).

وهو ما توضحه المعادلة التالية:

تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا لرؤية الدولة 2030 = 0.598 تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم +1.631

أي أن كل تغير في تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم بمقدار الوحدة الواحدة يقابله نفس التغير في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا لرؤية الدولة 2030 بمقدار (0.598) وحدة.

وينتج مما سبق قبول صحة الفرض الفرعي الثالث الذي ينص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم على المستوى القومي وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030.

ترتيب الأهمية والمعنوية بين المتغيرات الفرعية المستقلة والمتغير التابع:

يظهر الجدول رقم (20): الذي يوضح قيم الارتباطات ومعنوياتها وأهميتها بين دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في تحسين العملية التعليمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم وذلك طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030، يتم قبول جميع الفروض الفرعية التي وضعت سابقًا ويتضح أن جميع المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل تمتلك ترتبط بعلاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية مع تحقيق التنمية المستدامة لقطاع التعليم وفقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030.

كما نلاحظ أن «تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية» لها الأهمية الأولى من ناحية قوة ارتباطها مع تحقيق التنمية المستدامة لقطاع التعليم إذ بلغت قيمة الارتباط (0.94) وهي معنوية وإيجابية عند مستوى دلالة (0.01)، يليها في المرتبة «تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية التعليم على المستوى القومي» إذ بلغت قيمة الارتباط (0.812) وهي معنوية وإيجابية عند مستوى دلالة (0.01)، وأخيرًا يأتي «تفعيل دور الجمعيات الأهلية» الذي كان معامل ارتباطه (0.749) وهي أيضًا معنوية وإيجابية عند مستوى دلالة (0.01).

الجدول رقم (20)
الارتباطات ومعنوياتها وأهمية كل مكون من مكونات دور الجمعيات الأهلية في العملية التعليمية مع تحقيق الميزة التنافسية طبقًا لرؤية الدولة 2030 (N= 162).

	قوة الارتباط مع تحقيق التنمية المستدامة لقطاع التعليم	المعنوية	ترتيب الأهمية
تفعيل دور الجمعيات الأهلية	0.749	0.00	الثالث
تنمية وعي الجمعيات الأهلية	0.94	0.00	الأول
تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية التعليم	0.812	0.00	الثاني

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقًا لمخرجات التحليل الإحصائي للدراسة (برنامج SPSS)

مناقشة نتائج الدراسة

بناء على تحليل بيانات الدراسة: فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك اتجاهات متوسطة لآراء عينة الدراسة حول متغير «تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية» حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لذلك المتغير (3.6) وهذا المتوسط الحسابي يميل إلى جانب الموافقة لآراء المستقصى منهم حول أهمية تفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحسين العملية التعليمية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المستقصى منهم يرو أن الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية والثقافية تحتاج إلى تشريعات ولوائح قانونية تسمح لتلك الجمعيات بالقيام بتقديم الخدمات التعليمية داخل المجتمع المحلي، بالإضافة إلى حاجة تلك الجمعيات إلى تفعيل قنوات الاتصال بينها وبين الأجهزة الحكومية وذلك لتذليل العوائق المادية والقانونية بهدف تقديم الخدمة على الوجه المطلوب، كما يرى المستقصى منهم قيام إدارة الجمعيات الأهلية بالتدعيم بالخبرات البشرية المطلوبة يحتاج إلى مزيد من الدعم.
- كما أثبتت النتائج أن علاقة ارتباط هذا المتغير مع المتغير التابع «تحقيق التنمية المستدامة للعملية التعليمية في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030»، علاقة ارتباط إيجابية قوية (0.749) وهو ما يوضح أن لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات التعليمية والثقافية داخل المجتمع المحلي ينعكس بالإيجاب على تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقًا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030. **وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الأول للدراسة** الذي يقيس مدى الارتباط بين تحقيق التنمية المستدامة في مجال التعليم وبين تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية على المستوى المحلي.
- هناك اتجاهات متوسطة لآراء المستقصى منهم حول متغير «تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية» حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لذلك المتغير (3.43(وهذا المتوسط الحسابي يميل إلى جانب الموافقة لآراء المستقصى منهم حول أهمية الجمعيات الأهلية في تنمية الوعي داخل المجتمع المحلي بأهمية العملية التعليمية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المستقصى منهم يرون أن الجمعيات الأهلية المهتمة بتقديم الخدمات التعليمية والثقافية تحتاج إلى التركيز على إعداد البرامج التي تشجع أفراد المجتمع على الاستمرار في العملية التعليمية، بالإضافة إلى أن حرص الجمعيات الأهلية على تقليل عملية التسرب من التعليم يحتاج إلى مراجعة وإعادة توجيه للوصول إلى النتائج المرجوة.
- كما أثبتت النتائج أيضًا أن علاقة ارتباط هذا المتغير مع المتغير التابع «تحقيق التنمية المستدامة للعملية التعليمية في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030»، علاقة ارتباط إيجابية قوية (0.94)، وهو ما يؤكد أنه كلما زاد وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية على المستوى المحلي ساهم ذلك في تحقيق التنمية المستدامة لقطاع التعليم داخل المجتمع المحلي. **وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة** الذي يقيس مدى الارتباط بين تحقيق التنمية المستدامة في مجال التعليم وبين تنمية وعي الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية بأهمية التعليم على المستوى المحلي.
- هناك اتجاهات متوسطة لآراء المستقى منهم حول متغير «تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير التعليم» حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لذلك المتغير (3.58) ، وهو يوضح ميول هذا المتوسط الحسابي إلى جانب الموافقة لآراء المستقصى منهم حول أهمية تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير وتحسين العملية التعليمية على المستوى المحلي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المستقصى منهم يرون أن الجمعيات الأهلية لابد أن تراجع استراتيجياتها للارتقاء بالعملية التعليمية على المستوى المحلي بالإضافة إلى أنه يجب على الجمعيات الأهلية أن تقيم الوضع الحالي لمشكلات العملية التعليمية على المستوى المحلي والسعي إلى الوصول لما هو مستهدف طبقًا لرؤية الدولة الاستراتيجية 2030.
- كما أوضحت نتائج الدراسة أيضًا على أن هناك علاقة ارتباط مع المتغير التابع «تحقيق التنمية المستدامة للعملية التعليمية في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030»، علاقة ارتباط إيجابية طردية قوية (0.812)، وهو ما يوضح أنه كلما زاد اهتمام الجمعيات الأهلية لاستراتيجية التعليم ساهم ذلك في تحقيق التنمية المستدامة في العملية التعليمية على المستوى المحلي. **وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثالث للدراسة** الذي يقيس مدى الارتباط بين تحقيق التنمية المستدامة في مجال التعليم وتبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية تطوير العملية التعليمية على المستوى المحلي.

توصيات الدراسة

بناء على نتائج الدراسة فقد توصل الباحث إلى التوصيات التالية:

- ضرورة وضع استراتيجيات مناسبة لتحقيق لرؤية الاستراتيجية للدولة 2030 في إطار الشراكة الجادة والتي تتحول إلى تفويض مجتمعي لإدارة عمل منظمات المجتمع المدني، بما يدعم جهود هذه المنظمات من ناحية، ويبرز استقلالها عن الدولة في ممارسة هذا العمل، فلا تزال النظرة إلى التنمية بوصفها جهودًا حكومية في المقام الأول.
- اعتماد منظمات المجتمع المدني شريكًا مع الحكومة في البرمجة والتخطيط والتنفيذ والتقويم وإيجاد آلية تنفيذية لهذه الشراكة، والاعتراف بالدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني من قبل الحكومة، ووضع الأسس السليمة لبناء الشراكة، عبر توفير المناخ السياسي والتشريعي الذي يسهل على منظمات المجتمع المدني القيام بدورها.
- ضرورة التنسيق والتشبيك بين المنظمات غير الربحية بما يعمل على إيجاد صيغة من التكامل والترابط بين أدوارها وأنشطتها، ويشمل ذلك ضرورة إحداث قدر من التوازن بين الخدمات المختلفة مع التركيز على الأنشطة والبرامج التنموية اتفاقًا مع رؤية الدولة الاستراتيجية 2030.
- ضرورة تقديم الدول كل الدعم المالي والمعنوي والقانوني لمساعدة الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات الثقافية والتعليمية التي من شأنها رفع مستوى التعليم ومحو الأمية على مستوياتها الرقمية والهجائية داخل المجتمع المحلي.
- وضع الآليات التنظيمية على مختلف المستويات التي تضمن لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام والجمعيات الأهلية بشكل خاص المشاركة في بلورة الخطط الوطنية التنموية، وكيفية وضعها حيز التنفيذ.
- اعتبار منظمات المجتمع المدني شريكًا أساسيًا مع أجهزة الحكومة المختلفة لمساعدتها على القيام بمسئولياتها في رفع مستوى الخدمات التعليمية وتوسيع نطاقها وفعاليتها وليس الحد من دورها.
- بناء القدرات الداخلية لمنظمات المجتمع المدني والعمل على تطوير الممارسات المؤسسية ومشاركة الفئات المستهدفة في تحديد الاحتياجات، وإتاحة الفرصة لظهور عناصر جديدة في إدارة شئون المنظمات والتأكيد على أهمية تداول وتجديد القيادات فيها.
- تقييم البرامج والأنشطة والفعالية التي تقوم بها الجمعيات الأهلية، وذلك لمعرفة أسباب النجاح والعمل بها، وتفادي عوامل الفشل في الأعمال المستقبلية.
- ضرورة العمل على تشجيع الجمعيات الأهلية في المساهمة في تقديم الأنشطة الثقافية والتعليمية، بالإضافة إلى ضرورة بناء قدرات العاملين في تلك الجمعيات بحيث يصبح أداء الجمعيات احترافيًّا في تقديم تلك الخدمات.

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** يتم تطبيق الدراسة على الجمعيات الأهلية المهتمة بالعملية التعليمية داخل محافظة القاهرة.
- **الحدود الزمنية:** تم الاستغراق في إعداد هذه الدراسة لمدة 9 شهور بداية من يناير 2020 حتى نهاية أغسطس 2020.
- **الحدد الموضوعية:** تم التركيز على الجمعيات الأهلية فقط كإحدى أهم منظمات المجتمع المدني، كما تم التركيز على قطاع التعليم فقط من ضمن القطاعات المختلفة في المحور الاجتماعي في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة.

القيود العلمية والعملية في إعداد الدراسة:

واجه الباحث العديد من الصعاب في إتمام هذه الدراسة، والتي يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

- القلة النسبية التي واجهت الباحث في المراجع باللغة الأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة.
- تخوف مفردات الدراسة (عينة الدراسة) من الإجابة عن استمارة الاستقصاء، تخوفًا من المسئولية والتعرض للمساءلة القانونية والإدارية.
- تضارب الأرقام والإحصاءات الصادرة من أكثر من جهة في معرفة عدد الجمعيات الأهلية وخاصة الجمعيات الأهلية التي تعمل في قطاع التعليم.

المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية:

- أبو زلط، ماجدة؛ وغنيم، عثمان محمد. (2009). «التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية»، ***مجلة دراسات العلوم الإدارية***، المجلد 36، العدد1، الأردن، عمان، الأردن.
- أبو سلطان، أشرف. (2013). ***واقع التنسيق في منظمات المجتمع المدني وأثره على التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة***، رسالة ماجستير غير منشورة، البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين.
- أبو سيف، عاطف .(2005). ***المجتمع المدني والدولة مع حالة تأصيله إلى الواقع الفلسطيني***، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أبو شمالة، خليل. (2011). «المجتمع المدني وتعزيز التضامن»، ***مؤتمر حالة المجتمع المدني الفلسطيني***، شبكة المنظمات الأهلية، غزة، فلسطين.
- أفندي، عطية حسين .(2006). ***المنظمات غير الحكومية: مدخل تنموي***، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- إسماعيل، معتصم محمد. (2015). ***دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة***، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- الباز، شهيدة. (2000). دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، ***مجلة إفريقية عربية***، مركز البحوث العربية بالقاهرة، المجلد الثالث، جمهورية مصر العربية.
- الحسني، مريم. (2014). ***أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية***، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- الحوسني، خالد جاسم إبراهيم حسن. (2013). ***الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة***، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الإمارات العربية المتحدة.
- الرفاعي، سحر قدوري. (2007). «التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق»، ***المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية***، الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية. القاهرة.
- الشماس، عيسى. (2008). ***المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)***. منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط 18، دمشق.
- الغامدي، فواز بن علي. (2019). ***دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة ميدانية***، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- الغيلاني، محمد. (2005). ***محنة المجتمع المدني: مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية***، النجاح الجديدة للطبع، الدار البيضاء.
- القطاشة، محمد. (2013). ***الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة حالة***، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
- الكفارنة، مسيرة محمود. (2015). ***دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين دراسة تطبيقية***، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- المشهراوي، أحمد. (2009). التطوير الإداري لمؤسسات العمل الأهلي، ***مؤتمر واقع المؤسسات الأهلية: آفاق وتحديات***، غزة، فلسطين.

- بدر الدين، هشام عبد السيد الصافي. (2020) «دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة»، ***مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية***، المجلد (9)، العدد (2)، ص ص 175 – 239.
- بن جمعان، محمد سالم. (2015). «دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة مسحية ميدانية على عينة من منظمات المجتمع المدني (التنموية) بمحافظة حضر موت»، ***مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية***، العدد (5)، المجلد (9)، ص ص 171 – 212.
- بن جمعان، محمد سالم. (2015). «دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية»، ***مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية***، العدد (5)، المجلد (9)، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، ص ص 171 – 212.
- تره، مريم شوقي عبد الرحمن. (2018). ***استراتيجية لدعم دور منظمات المجتمع المدني في تطوير ممارسة الأنشطة اللاصفية بمدارس التعليم العام بمصر***، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة دمياط.
- ثابت، أحمد. (1999). ***الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم***، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة.
- ثابت، أحمد عبد الحميد. (2005). «المجتمع المدني الصلاحية: المناهجية ضرورة التطوير»، ***مجلد الاقتصاد والعلوم السياسية***، العدد الرابع، جامعة القاهرة، مصر.
- حسن، راوية. (2003). ***مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية***، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- خربوش، محمد صفي الدين. (1992). ***المجتمع المدني في الوطن ودوره في تحقيقي الديمقراطية***، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- خليل، حامد. (2000). «الوطن العربي والمجتمع المدني»، ***مجلة فصلية***، العدد الأول، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق.
- رزيق، كمال. (2002). «التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية»، ***مجلة العلوم الإنسانية***، السنة الثالثة، العدد 25، 2002.
- زبن العابدين، محمد. (2011). ***مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح***. دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع.
- شاكر، أسامة أبو المكارم؛ ووهبة، أحمد جمال الدين؛ وعبد العزيز، رجب دسوقي. (2017). ***محددات دور المنظمات الأهلية في تنمية المجتمعات الريفية في محافظة المنيا: دراسة حالة جمعية الأورمان الخيرية، قسم الاجتماع الريفي***، كلية الزراعة، جامعة المنيا.
- شكر، عبد الغفار. (2003). ***المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، سلسلة حوارات لقرن جديد***، دار الفكر، دمشق.
- عطية، محمد ناجي. (2006). ***البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية: الواقع وآفاق التطوير***. الجمهورية للنشر والتوزيع.
- غليون، برهان. (1993). ***بناء المجتمع المدني العربي ودور العوامل الداخلية والخارجية في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- فقيري، محمد آدم حسين. (2019). ***دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع المحلي***، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- قدومي، منال. (2008). ***دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي***، حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.
- قنديل، أماني. (2000). ***المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة***. مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- هرموش، منى. (2010). ***دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة***، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (2016). ***استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030***.

- وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي 2015/2014.
- سمك، نجوى؛ وعابدين، السيد صدقي. (2002). ***دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية***، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، 2002.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Alaraji, Faiza. (2016). ***Primary Education Reforms Targeting Marginalized Groups: The Role of Local Non-governmental Organizations in Slum Areas in Cairo***, A Thesis Submitted to The Public Policy and Administration Department, School of Global Affairs and Public Policy, The American University in Cairo.
- Amen, Magdy. (2008). ***NGO's and Educational Reform in EGYPT: Shared and Contested Views***, Case Western Reserve University, April.
- European Environmental Bureau (EEB). Getting Started with the Sustainable Development Goals, A Guide for Stakeholders, SDG Toolkit, SDG Guide Website.
- Fisher, Julie. (2003). "Local, Global, International Governance & Civil Society", ***Journal of International Affairs***, Vol. 57, Issue 1, Fall.
- Gaber, Amira Hussein. (2016). "***What Strategies Can Egyptian Non-Governmental Organizations Apply to Ensure Financial Sustainability?***", A Thesis Submitted to the Public Policy and Administration Department Master of Public Administration, School of Global Affairs and Public Policy, The American University in Cairo.
- Howell, Jude. (2000). "Making Civil Society from the Outside", ***The European Journal of Development Research***, Vol. 12, No. 1, June.
- Lam, Wai-Fung and James L. Perry. (2000). "The Role of the Nonprofit Sector in Hong Kong's Development Volantes", ***International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations***, Vol. 11, No. 4.
- Morsy, Ahmed Mohamed Atia. (2019). "Effectiveness of Non- Governmental Organizations (NGOs) Programs in the Integration of Multi-disability into the Local Community", ***Egyptian Journal of Social Work (EJSW)***, Print ISSN: 2356-9204 Online ISSN: 2356-9212 Vol 8, Issue 1, June 2019
- Salamon, Lester M. & Helmut K. Anheire. (1998). Social Origins of Civil Society: Explaining the Non-Profit Sector Cross-Nationality", ***International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations***, Vol. 9, No. 3.
- Till, Jon van Building. (1002). ***Social Capital and Growing Civil Society***. N.Y, Open University. Development Solutions, December.
- Bluemel, Erik B. (2004). «The Nonprofit Implications of For-Profit Community Development», ***University of Florida Journal of Law and Public Policy***, U.S.A, Volume 16.
- Ehrenberg, John. (1999).***Civil Society: The Critical History an Idea***. New York University Press, New York: London.
- Teegen, H. (2003). "International NGOs as Global Institutions: Using Social Capital to Impact Multinational Enterprises and Governments", ***Journal of International Management***, Volume 9, Issue 3, pp. 271-285.

The Role of Civil Society Organizations in Improving the Level of the Educational Process to Achieve Sustainable Development in Light of the State›s Vision for 2030: An Applied Study on Community Associations

Dr. Mustafa Muhammad Ali Shedid
Lecture in Public and Local Administration
Department of Public and Local Administration
Faculty of Management Sciences
Sadat Academy for Management Sciences

ABSTRACT

Community associations are part of civil society organizations inside the country and have a historical extension for a long time. In Egypt, the axis of sustainable development is considered one of the most important directions of civil society's activity in general and community associations in particular, especially in Cairo Governorate.

The current study aimed to identify the role of community associations in achieving sustainable development in the education sector according to the strategic vision of the state for 2030 through alphabetical and digital literacy, educational empowerment of students, and improvement of competitiveness in the educational system on the national level.

The researcher adopted the descriptive approach in studying the variables of the study and employed the applied analytical approach in knowing the opinions of the surveyors about the role of community associations in achieving sustainable development of the educational process.

This study assumed that there is a statistical relationship between the role of community associations as a civil society organization in improving the educational process and the achievement of sustainable development in light of the strategic vision of the state for 2030.

By testing the main hypothesis of the study and its sub-hypotheses, the study reached a set of results. The study concluded that there is a strong direct correlation between the sub-variables of the independent variable (activating the role of civil associations, developing the awareness of community associations, and adopting educational strategy by community associations) and the dependent variable (achieving sustainable development in the education sector in accordance with the strategic vision of the state for 2030).

The study also reached a set of recommendations. The most important of which is the need to set appropriate strategies to achieve the strategic vision of the State for 2030 within the framework of serious partnership that turns into a societal mandate to manage civil society organizations.

The study also recommended that it is necessary to adopt civil society organizations as a partner with the government in setting up serious planning and executive programs for the development process on the local level.

Keywords: *civil society organizations, the educational process, sustainable development, community organizations.*